



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس
كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التجارة
تخصص : نقود مالية و تأمينات
عنوان المذكرة :

التجارة الخارجية الجزائرية في ظل نظام التجارة الدولية

واقع وآفاق (2015-2005)

تحت إشراف الأستاذ:

د . بن زيدان ياسين

من إعداد الطالب:

قادة بن ياسين رضا

أعضاء لجنة المناقشة

الجامعة	الرتبة	الأستاذ	الصفة
جامعة ستعانم	أستاذ محاضر - ب -	د . بوزيان العجال	رئيسا
جامعة ستعانم	أستاذ محاضر - ب -	د . بن زيدان ياسين	مقررا
جامعة ستعانم	أستاذ محاضر - ب -	د . بن يمينة كمال	مناقشا

إهداء

و

تشكرات

الإهداء

إلى اللذين قال فيهما الرحمان :

ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما .

إلى أبي و أمي اطل الله في عمرهما

إلى من لم يدخر جهدا في سبيل سعادتى

وإلى كل أفراد العائلة

و إلى كل طلبة و أساتذة كلية علوم

التسيير و الإقتصاد

وإلى كل الأصدقاء و الأحبة



تشكرات

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن نتقدم بتشكراتنا و هذا من باب قول الحبيب عليه الصلاة والسلام :
"من لم يشكر الناس لم يشكره الله".

خير محمود و مشكور هو المنعم سبحانه و تعالى الذي من علينا بفضله ووفقنا لإتمام هذا العمل.
كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان للأستاذ المحترم بن زيدان ياسين واللذى تكرم بإشرافه
لإنجاز هذه المذكرة و كان لي خير مرشد في هذا العمل.
ثم لا يسعني إلا أن أشكر لجنة المناقشة التي رضيت بتقييم عملنا هذا وتصحيحه وإثرائه.
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد و أخص بالذكر معزوزي بوعلام

رئيس قسم مالية في مؤسسة HOLDING AIE

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا من بعيد أو قريب في هذا العمل المتواضع إما بالعون أو النصيحة وحتى
بالكلمة الطيبة.

واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهرس

مقدمة عامّة

لقد شهد العالم تطورات متسارعة بعد الحرب العالمية الثانية منها بروز تكتلات اقتصادية دولية ساعدت إلى إيجاد سبل كفيلة بتنظيم الشؤون الاقتصادية العالمية، حيث نادت برفع القيود أمام التبادل الدولي وفق مبدأ التخصص و تقسيم العمل.

و قد ارتبطت هذه التحولات ببروز منظمات تدعو إلى تكوين نظام اقتصادي عالمي. فتم التوصل إلى اتفاق لتنظيم الشؤون التجارية و هو ما يعرف بـ " الغات " (الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة)، و التي حلت محلها بعد قرابة الخمسين سنة منظمة التجارة العالمية (OMC). و الدول النامية كباقي دول العالم شهدت مراحل اقتصادية هامة خاصة بعد استقلال معظمها، لكن الأزمات التي خلقها المستعمر و خلفها و راءه كالمديونية و الاقتصاد الهش خلق تبعية اقتصادية و اجتماعية و حتى سياسية و هو ما ساهم في عرقلت تطور اقتصادياتها مما حتم عليها اللجوء إلى الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي من أجل تسوية اختلالاتها. و الجزائر كسائر دول العالم الثالث عرفت تحولات اقتصادية هامة بعد استقلالها فبعدها اعتمدت في تسيير اقتصادها على النهج الاشتراكي و المركزي الموجه الذي لم يحقق ما كان مرجواً منه من خلال المخططات الاقتصادية. لجأت إلى صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها شروطاً كانت مجبرة على تطبيقها خلال فترة زمنية قاربت العشر سنوات بغية تحقيق أهداف برنامج الإصلاح و كذلك وفق مقتضيات الانتقال إلى النظام الاقتصادي الجديد و عليه أبرمت الجزائر اتفاقاً للشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هي الآن تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الإشكالية :

وضمن هذا الإطار الفكري و العملي المتداخل نبرز ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها كالآتي: ما هو واقع التجارة الخارجية الجزائرية وأفاقها في ظل نظام التجارة الدولية ؟

الأسئلة الفرعية:

- و حتى يتيسر لنا الإلمام بجميع جزئيات هذه الإشكالية نقوم بتجزئتها إلى الأسئلة الرئيسية التالية:
1. هل تحقق للجزائر ما كانت تأمله من إصلاحاتها الاقتصادية و التجارية ؟
 2. في إطار الشراكة الدولية هل يمكن للتجارة الخارجية أن ترقى إلى مستوى المنافسة ؟

فرضيات البحث:

لتسهيل الإجابة على الأسئلة الجزئية نفترض ما يلي:

1. لم تحقق النظريات الحديثة ما كانت تأمله الجزائر من إصلاحات إقتصادية و تجارية
2. السياسة التجارية كفيلة بوضع الاقتصاد الجزائري في مسار المنافسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية حالياً في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي و التحول نحو اقتصاد السوق و الشراكة الدولية. و تزايد أهمية التجارة الخارجية من منطلق أن الاقتصاد الجزائري في الظرف الحالي يسعى إلى ربط عديد القنوات التجارية بإمضائه على اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي و كذا مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أهداف البحث:

تعزى أهداف هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقاً:

1. السعي إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري و تحوله من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق، و مدى تأثير التجارة الخارجية بهذا التحول.
2. محاولة إبراز أثر الإصلاحات المفروضة من قبل الهيئات الدولية على الاقتصاد الجزائري عامة و قطاع التجارة خاصة.
3. إبراز الآثار الاقتصادية على قطاع التجارة بعد إمضاء الجزائر على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي و مسعى انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

- أ. المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية ضمن الاقتصاد الدولي .
- ب. التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري و التجارة الخارجية خاصة بعد الإصلاحات المنتهجة.
- ج. حداثة موضوع الشراكة الدولية و اهتمام عديد المختصين به.

المنهج المتبع:

اعتمدنا من خلال دراستنا لموضوع البحث على المنهج الوصفي عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية ما يتعلق بالسياسة التجارية المنتهجة، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي بغرض تحليل الجداول و الإحصاءات التجارية و من ثم إسقاطها على الواقع الاقتصادي و ربطها بالأهداف الاقتصادية العامة.

أما الأدوات المستخدمة في البحث منها الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية، المراسيم، القوانين المتعلقة بالقطاع، إضافة إلى التقارير المرتبطة بالتجارة الدولية.

صعوبات البحث:

صادفتنا خلال بحثنا جملة من الصعوبات منها:

1. الظروف الخاصة التي أحاطت بإنجاز البحث.
2. التضارب الكبير في مختلف الإحصاءات من مختلف القطاعات و مراكز الإحصاء.
3. الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بملف اتفاق الشراكة و كذا تقارير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

هيكل البحث:

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، لذلك قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول.

تعرضنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للسياسة التجارية و التجارة الخارجية متعرضين فيه إلى ماهية التجارة الخارجية و النظريات المتعلقة بها و كذا العوامل المؤثرة فيها، كما تطرقنا إلى مفهوم و أهداف السياسة التجارية و أنواعها، ثم مكانة و أهمية هذه الأخيرة ضمن السياسة الاقتصادية العامة. و في الفصل الثاني تناولنا التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي، بداية من إعطاء نظرة عامة عن السياسة التجارية الجزائرية قبل بداية الإصلاحات وصولاً إلى الاتفاقات المبرمة مع صندوق النقد الدولي و كذا النتائج المتوصل إليها، ثم انتقلنا بعد ذلك إلى دراسة السياسة التجارية بعد الاتفاق الموسع لسنة 1998 إلى غاية سنة 2005.

أما الفصل الثالث فحاولنا من خلاله تحليل تطور الميزان التجاري من خلال استجلاء تطور الصادرات و ذلك بتقديم الهيكل السلعي لهذه الأخيرة و كذا تحليل تطور الواردات و هذا خلا الفترة الممتدة من (2005-2015).

الفصل الأول: الإطار النظري
للسياسة التجارية والتجارة
الخارجية

مقدمة:

يشهد العالم اليوم في اطار تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم نظرا لتوسع التعاملات التجارية بينها وتضاعفها مما أدى نشوء تكتلات إقتصادية دولية تسعى إلى رفع الحواجز الجمركية والقيود أمام التبادل الدولي إستنادا إلى مبدأ التخصص الدولي وتقسيم العمل، فتم وضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن لهذه المبادلات التجارية، وبمرور الزمن تعاظمت أهمية هذه العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب إرتفاع نسبة مايشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج القومي الاجمالي للدول، وإقتصادياتها خاصة، فجاء هذا القطاع محتلا الدور الحيووي والمؤثر في النشاط الاقتصادي، كونه يعتبر اهم صور العلاقات الاقتصادية التي بمقتضاها يتم تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات إضافة إلى عناصر الانتاج المختلفة بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لاطراف التجارة.

تعتمد الدول في تطبيق سياساتها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية، والتي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة أكبر من الحرية وأخرى بدرجة أكبر من الحماية، حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والنظريات الحديثة المتعلقة بها والعوامل المؤثرة فيها.

منذ بداية القرن السابع عشر احتل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية حيزا متميزا في الأدبيات الاقتصادية فقد إهتم العديد من الاقتصاديين بالتجارة الخارجية للدولة لذا درج كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو و غيرهم أبوابا في مؤلفاتهم الاقتصادية لمعالجة هذا الموضوع إلى أن أصبحت تخصص لها مؤلفات خاصة في عصرنا الحديث. واهتمامهم كذلك بالقواعد و الإجراءات و الأدوات و الأساليب التي تقوم عليها التجارة الدولية

و المتمثلة في السياسة التجارية التي تهدف إلى تنشيط و زيادة التبادلات التجارية .

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

تعرف التجارة على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد و الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية ، و التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة و العالم الخارجي ، و للتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث أن من أهم مميزاتها أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فلو أن كل دولة أغلقت حدودها و اعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت إشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع إنتاج كل حاجياتها ، ولو ان الانسان في عصرنا الحديث حاول تجاوز تلك العقبة، فتراه يستعين بالمطاط الاصطناعي عن المطاط الطبيعي مثلا.

ولا تقتصر التجارة الدولية على هذا فحسب بل نجد ان دولة ما كإنجلترا على سبيل المثال تستورد الساعات الدقيقة من سويسرا بالرغم من انه يمكنها تصنيعها محليا. لان تكلفتها عند صناعتها محليا تكون أكبر مقارنة باستيرادها.

ما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الدولية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير اذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم⁽¹⁾.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

بعد الحرب العالمية الثانية اجتهد بعض الاقتصاديين في تحليل التبادل الدولي

(1) موسى سعيد و آخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، 2001، ص ص 13-

و التوسع في نظريات التجارة الدولية ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة و كان هذا التوسع نتيجة لما أغفلته المدارس و النظريات السابقة كالكلاسيكية منها و السويدية . فلجأ الإقتصاديون الى دراسة التجارة الدولية من منظور ديناميكي يأخذ في الحسبان تطور الوضع الإقتصادي و كذا التبادل الدولي .

فنزى -فرنون- مثلا ربط بين الابتكار و الميزة النسبية في إطار ما يسمى بدورة المنتج كما فاضل- ليندر- بين المنتجات فأخذ في إعتبراته المناقشة الاحتكارية أما -جونسون- فسعى إلى الجمع بين هذه العناصر في ديناميكية شاملة .

الفرع الاول : نموذج دورة المنتج لفرنون.

تعتبر المناهج التكنولوجية تفسيرا لنمط التجارة الخارجية للسلع ، التي تتغير بتغير التكنولوجيا المستعملة في إنتاج المنتجات ، فابتكار طرق جديدة سلعه و بأقل تكلفة ، أو تجديد شكل سلعه ما كانت موجودة من قبل لتلائم مع ذوق المستهلك و كذا تحسين نوعيتها أو اختراع سلعة جديدة لم تكن موجودة من قبل . كل هذه التغييرات في السلعة نتيجة للتغير في التكنولوجيا .

و بهذا يمكن للدولة صاحبة هذا التغير أن تكسب سلعتها مزايا تمكنها من طرحها في الأسواق الدولية لكن باحتكار تجارة تلك السلعة ما دامت تملك ميزات نسبية . و يطرح- فرنون- ثلاثة مراحل لتطوير و شروط وإمكان إنتاج المنتج وفق نموده وهي⁽²⁾ :

المرحلة الأولى: مرحلة الانتاج الجديد.

حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع، وتكنولوجيا عالية لأن هذا الانتاج الجديد يصاحب عدم التكافؤ لذا يفضل تسويقه محليا أو في الاسواق القريبة. وعليه فان تغطية لكلفة اتناجه في المراحل الاولى تكون طويلة نسبيا .

المرحلة الثانية: مرحلة الانتشار في دول العالم.

(2) محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 84.

في هذه المرحلة يأخذ المنتج من مستوى النمطية ومنه يرتفع الطلب عليه في الدول الصناعية الكبرى الأخرى لتنتقل تقنيات و فنون انتاجه في هذه الدول فتصبح مصنعة لهذا المنتج، وعليه يمكن للدولة صاحبة هذا التجديد ان تصبح هي المستوردة لذلك المنتج .

المرحلة الثالثة: المرحلة النمطية الشديدة.

عندما يصبح المنتج أكثر نمطية في اسواق الدول الكبرى الصناعية وصار معروفا بالكامل .عندها تدخل اعتبارات التكاليف فيلجأ الى اقامة مشروعات في بعض الدول النامية نظرا لانخفاض مستويات الاجور بها، رغم ارتفاع تكاليف اخرى كالطاقة وقطع الغيار والصيانة.

من خلال ما عرض في هذه المراحل يظهر أنه بإمكان دول العالم وحتى الدول الاقل تقدما أن تستفيد من التكنولوجيا الموجودة في دول العالم المتطور بفعل منتج ما ولو أنه أصبح قديما نوعا ما بفعل الزمن، ومن هنا دورة المنتج قد بلغت مرحلتها النهائية وبالتالي فالدولة التي كانت مصدرا إحتكاريا لذلك المنتج أصبحت مستوردة له.

الفرع الثاني: نظرية ليندر للتجارة الخارجية.

منهج التحليل الديناميكي هو النموذج الذي تقدم به الاقتصادي السويدي -ستيفان ليندر- في تفسيره للتجارة الخارجية، حيث أنه يرى من الخطأ إفتراض أن التجارة الخارجية تقوم بين دول متجانسة فهناك دول يمتاز إقتصادها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد، في حالة تغير هيكل الأسعار وفرص التجارة ، بينما تكون إقتصاديات دول أخرى غير قادرة على إعادة تخصيص الموارد لذا فإن قيام التجارة الخارجية وما يتبعها

من تغير في هيكل الائتمان النسبية لثتى أنواع السلع يقضي إلى نتائج مختلفة لكلتا أصناف الدول⁽³⁾.

لقد فرق -ليندر- في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة المنتجات الصناعية و تجارة المنتوجات الاولية فحسب رأيه فان تجارة المنتجات الصناعية تقوم بين الدول التي لا يوجد بينها إختلافات جوهرية في عوامل الانتاج . أما تجارة المنتجات الاولية فتكون بين دولة متقدمة و أخرى متخلفة و ذلك راجع الى عوامل اخرى بخلاف التفاوت في هبات الموارد⁽⁴⁾ .

ان تجارة المنتجات الاولية تعود لعوامل محددة من نسب عناصر الانتاج لذا فان ليندر افترض أن كثافة العناصر في هذه المنتجات واحدة بغض النظر عن الاسعار النسبية التي تحدد تكلفة المنتجات الاولية . إذ عند توفر الموارد الطبيعية المناسبة لانتاج منتج اولي فان ثمنه ينخفض و العكس عند ندرة هذه الموارد. كما انه في الحالة الاولى الدولة تقوم بالتصدير و في الحالة الثانية تقوم بالاستيراد .

أما عن تجارة المنتجات الصناعية فإن ليندر يرى بأن الميزة النسبية يمكن أن تكون مرتبطة بأهمية الطلب المحلي على السلع المصدرة، بحيث تكون هناك عوامل تحدد الصادرات و الواردات المحتملة و عوامل اخرى تحدد الواردات و الصادرات الفعلية ، كما أن وجود طلب محلي على المنتجات أمر ضروري لكي يمكن أن يكون لهذه السلع صادرات محتملة .

على ضوء ما ذكرناه انفا فان ليندر و لكي يقيس حجم التجارة بين السلع وضع مفهومًا وهو " كثافة التجارة "

إذ يرى أن التجارة بين الدول تكون أكثر كثافة إذا كان هيكل الطلب بين البلدين متشابه رغم وجود عوائق أخرى في تحديد هيكل الطلب كاللغة والدين...الخ⁽⁵⁾.

(3) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من مزايا نسبية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، 1992، ص 58.

(4) محمود يونس، الاقتصاد الدولي، دار المعارف العربية، القاهرة، 1999، ص 78.

(5) بوشايب حسينة، واقع و آفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 22.

يقول- ليندر-(6) "كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبه القوي وبالتالي انتاجه في السوق المحلية" فالسوق الخارجي هو امتداد للسوق الوطني المحلي

الفرع الثالث: الديناميكية العامة للتبادل الدولي عن جونسن.

حاول -جونسن- عام 1968 دمج نظريات فرنون وليندر لإعطاء تحليل مزدوج(7)، فركز على العوامل المفسرة لهياكل التبادل التي أخذها هكشير وأولين كالمنافسة الاحتكارية مثلا كما اعتبر أن سمات التحليل الحديث للنمو كعملية معمرة لتراكم رأس المال الذي يضم في نظره المعدلات الإنتاجية والموارد الطبيعية والمعرفة الإنتاجية إضافة إلى المؤهلات الإنسانية كما يعتبر أن السياسة الحمائية التي تتخذها الدول هي نتيجة علاقات هذه الدول فيما بينها التي تنتج عنها قيود على التبادل نظرا لارتفاع تكاليف النقل، حماية على الثروات والحماية ضد المنافسين في الأسواق.

وأما بالنسبة لنظريته حول العمل فيختصر على المتاح للإنسان من الوقت مما يسمح لادخال تفسير جديد على التفسير الاصيلي للمزايا النسبية ومن خلال هذه التحليل استطاع ان يربط بين التطورات المعاصرة وبين الميزة النسبية التي تعد أساسا لقيمة العمل.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

تتأثر التجارة الخارجية بعاملين أساسيين هما:

الفرع الأول: مستوى التنمية الاقتصادية.

حيث أن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال عليه في اقتصاد متطور ومتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث انه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية

(6) ALAIN SAMEUELSON, économie internationale contemporaine, Serie d'économie en plus, OPU, 1993, P 130.

(7) محمد حشماوي، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينيات، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1993، ص 50.

الفرع الثاني: أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي.

فهذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته الداخلية فهو بحاجة الى سلاح خام ووسيط لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضغط استهلاكها من جهة أخرى⁽⁸⁾.

المبحث الثاني: مفهوم واهداف السياسة التجارية وانواعها.

تعتبر السياسات التجارية الدولية التي تعتمد على الدول النامية اليوم متأصلة تأصلا فكريا من فترات تاريخية سابقة، بل وترجع إلى المذاهب الاقتصادية التي سادت عصور تاريخية خلت منها سياسة تعتمد التجارة الخارجية التي نتاج أفكار المدرسة التجارية أو سياسة التجارة الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشيط وزيادة التبادلات التجارية والتي ثمنت بإنشاء فكرة الجات سنة 1947، ثم قيام منظمة التجارة العالمية في يناير 1995.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية.

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والادوات والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعزيز العائد وكذا تحقيق تنمية إقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن خارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة⁽⁹⁾، كما ان السياسة التجارية ما هي إلا وسيلة من بين الوسائل الأخرى كالأجراءات

(8) عبد الباسط وفا، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، 2000، ص ص 14-15.

⁹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (ج2) على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة الدول العربية 2003، ص 124.

النقدية و المالية لتحقيق أهداف الدولة⁽¹⁰⁾، وعليه فالسياسة التجارية تمثل أحد جوانب السياسة الاقتصادية والتي تتعلق بالتجارة الدولية.

فبالنسبة للادوات المستعملة في سياسة حماية التجارة الدولية نجدتها تختلف بالضرورة عنها في سياسة الحرية التجارية، أما بالنسبة للإجراءات والتدابير فترجع أساسا إلى المنطلقات التي تعتمدها الدولة في معاملاتها التجارية بهدف تحقيق مكاسب تجارية معينة، كتعظيم العائد، حماية الصناعات الناشئة، تحقيق التوازن الخارجي، ...ألخ، أي مايمكن وصفه بأهداف السياسة التجارية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة التجارية.

تختلف أهداف السياسة الجارية باختلاف نوعية السياسة المطبقة وسياسة التقيد أو سياسة الحرية، وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو سياسة حمايتها وهي:

- الفرع الاول : تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- الفرع الثاني :حماية المنتج المحلي من المنافسة الاجنبية و حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق
- الفرع الثالث : تشجيع الاستثمار من اجل التصدير و زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني .
- الفرع الرابع : حماية الصناعات الناشئة و الصناعات الاستراتيجية لدعم الامن الوطني و القوة العسكرية .
- الفرع الخامس : التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني و ايجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- الفرع السادس :حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية

الفرع الاول: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

(10) أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص 197.

ويتم ذلك على أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

"يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة"⁽¹¹⁾، فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات وطبيعة الحركة المستمرة في مكوناته، ويأتي هذا التوازن على أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

الفرع الثاني: حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.

وتعتبر هذه السياسة من بين الاجراءات التي تقوم بها السلطات لعرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالانتاج المحلي، ومن بين هذه الاجراءات، فرض أجور وبنفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش.

الفرع الثالث: حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق:⁽¹²⁾

يقصد بسياسة الاغراق "بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الاسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية"¹³، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الاثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، ويتفرع إلى ثلاثة أنواع:

- الاغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة والاعراق قصير الاجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله والاعراق الدائم، المرتبط بسياسة دائمة تستند وجود إحتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية، وعلى هذا الاساس جاءت جولة الأوروغواي والجات سنة 1994 ومنظمة التجارة العالمية بإجراءات وقوانين تكفل حق الحماية ضد الدول التي تمارس سياسة الاغراق.

¹¹ نفس المرجع السابق، ص ص 127 - 130.

¹² زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الاسكندرية، وبيروت العربية، ص 105.

¹³ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية للطباعة والنشر 1998، ص 203.

الفرع الرابع: تشجيع الاستثمار من أجل التصدير.

وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات تتكفل بهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الانتاج الوطني بهدف التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا والحوافز التفضيلية التي تشجع الاستثمار فيها وتبني مؤسساتية تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الاجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتج الوطني على التنافس في الاسواق الدولية وزيادة العائد النقدي.

الفرع الخامس: زيادة العمالة مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة السياسة التجارية سواء الحماية منها أو سياسة الحرية، فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة مستوى التشغيل، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في اطار التحول إلى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير.¹⁴

الفرع السادس: حماية الصناعات الناشئة:

تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية وهذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الانتاجي والسياسات الاحتكارية. إلا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة وهدف حماية الانتاج المحلي من المنافسة، فالاول مقبول من بعض الاعترافات الاقتصادية أما الثاني فلا يمكن الدفاع

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة التجارية والتجارة الخارجية

عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع.¹⁵

الفرع السابع: التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي.

¹⁴ عبد المطلب عبد الحميد، ص 128.

¹⁵ شوافوي عائشة، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 2001، ص 21.

إن اجراءات السياسة التجارية تعمل على تحسين الاقتصاد القومي من مختلف التقلبات التي تنشأ على المستوى الدولي والتي يتأثر بها طبعا، نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف البلدان.
الفرع الثامن: ايجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

فالساسة التجارية من خلال أدواتها واجراءاتها تعمل على تكييف الاقتصاد مع التحولات الاقتصادية العالمية للحصول على أكبر قدر من المكاسب والتقليل من المخاطر مثل ما اعتمد في الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية (الجات) (GATT) ومن سياسات تم تكييفها في إطار المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية.

تتفرع أنواع السياسة التجارية إلى نوعين رئيسيين هما:

- السياسة التجارية الحمائية.
- سياسة حرية التجارة الخارجية.

الفرع الاول: السياسة التجارية الحمائية

ويطلق عليها أيضا سياسة تقييد التجارة الدولية، وتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسير بها المبادلات الخارجية" ويعتمد المؤيدون لسياسة حماية التجارة الدولية على عدة حجج من أهمها:

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة التجارية والتجارة الخارجية

1. حماية الصناعات الناشئة.
2. تقليل الواردات وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات.
3. حماية الاسواق الوطنية من سياسة الاغراق التي تمارسها الدول الكبرى.
4. زيادة الانتاج المحلي وتوفير حد أدنى من الغذاء للسكان أو ما يسمى بالهدف الاستراتيجي.
5. زيادة الايرادات العامة للدولة عن طريق التعويضات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة.

6. ترقية الاستثمارات وزيادة جذب رؤوس الاموال الاجنبية وبالتالي توفير وتحقيق مستوى أعلى من العمالة

7. إن الملاحظ لهذه الحجج التي يعتمدها أنصار المذهب الحمائي يجدها تصب أغلبها في أهداف السياسة التجارية التي تمت ذكرها أنفاً، وتعتمد الدولة التي تنتهج هذه السياسة مجموعة من الوسائل في تحقيق هذه الاهداف:

منها الوسائل السعرية، الوسائل الكمية، والوسائل التنظيمية.

1- الوسائل السعرية:

ويتجلى تأثيرها في أثمان الواردات والصادرات عن طريق رسوم جمركية، الاعانات، الاغراق، وتخفيض سعر الصرف.

فالرسوم الجمركية هي عبارة عن "ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية دخولاً (واردات) أو خروجاً (صادرات) ...، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم التعريفات الجمركية"، وهناك أنواع متعددة من التعريفات الجمركية تنقسم إلى مايلي:

- الرسوم القيمية: تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة.
 - الرسوم النوعية: تحدد على أسشاس الوحدة من السلع بالعدد أو الوزن.
 - الرسوم المركبة: وتتضمن كل من الرسم النوعي يضاف إليه الرسم القيمي.
- أما بالنسبة لاعانات التصدير فالغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للانتاج الوطني في الاسواق الدولية عن طريق منح اعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الاعانات قد تكون في

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة التجارية و التجارة الخارجية

شكل مباشرة ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لدعيم مركزه المالي

كالاعفاءات أو التخفيضات الضريبية، التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية... إلخ وبالنسبة للاغراق والذي سبق تعريفه ضمن أهداف السياسة التجارية فهو يتفرع إلى ثلاثة فروع.

الاغراق العارض "والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة، الاغراق قصير الاجل والمؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله، الاغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

وأخيرا يأتي تحقق سعر الصرف الذي يقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الاجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ . ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من إنخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الاجنبية¹⁶.

2- الوسائل الكمية:

وتستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد ويقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال فترة زمنية محددة بحيث تضع الدولة الحد الاقصى للكميات والقيم المسموح باستيرادها أو تصديرها.

ولنظام الحصص آثار اقتصادية إذ يؤدي إلى إيجاد تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتوقع في الواقع على كيفية تنظيم نظام الحصص وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

ويتبع هذا النظام - نظام الحصص- نظام تراخيص الاستيراد، ويتبلور في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الادارية

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة التجارية و التجارة الخارجية

المختصة لذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصص المقررة بلا قيد ولا شرط وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفق لأسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعتمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح إشترك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستراد.

3- الوسائل التنظيمية:

وتشمل كلا من المعاهدات والاتفاقات التجارية، أما المعاهدات التجارية فتعقدتها الدولة مع غيرها من الدول من خلال تجهزتها الدبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية ويمكن أن تشمل المعاهدة أطور ذات طابع سياسي أو إداري أما الاتفاق التجاري وهو تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق

¹⁶ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر 1998، ص 303.

بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الإشارة إلى الاجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين، أما اتفاقات الدفع فهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الاسس و الاحكام التي يوافق عليها الطرفان حيث تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيود في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الاخرى وكذلك يحدد العملة التي يتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له¹⁷.

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الدولية.

وتسمى أيضا سياسة التجارة التحريرية أو الحرية التجارية، وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الفيزيوقراطية وانتعشت مع أفكار آدم سميث وريكاردو والتي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموما... وابعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي¹⁸.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة التجارية والتجارة الخارجية

ان سياسة حرية التجارة الدولية تعبر عن مجموعة الاجراءات والقوانين التي تعمل على ازالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية، ويعتمد المؤيدون لسياسة حرية التجارة الدولية على حجج منها.

1. إن حرية التجارة الدولية تسمح لكل دولة بأن تخفض في انتاج السلع التي ترى فيها ميزة نسبية بسبب ظروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الانتاج المناسبة لانتاج هذه السلعة، بل انتاج تلك السلع التي تتوافر فيها ميزة تنافسية تقوم على الجودة والسعر وانخفاض التكلفة وبالتالي يتم الحصول على مزايا التخصص الدولي الذي يضمن لكل دولة الحصول على مكسب من التجارة الدولية عند تبادل السلع، لم

¹⁷ المرجع السابق ، ص 309.

¹⁸ عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق، ص 133.

- يكن ليتحقق لو انتجت كل دولة نفس السلعتين معا، تبادل ويتوقف حجم هذه الفوائد على مدى اتساع السوق الدولية.
2. لا تستطيع الدول المتمتع بمزايا الانتاج إلا في ظل قيام تبادل دولي يمكن الدول التي تتمتع بميزة نسبية ميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما، أن تتوسع في إنتاج تلك السلعة بما يفوق احتياجاتها المحلية وتقوم بمبادلة ذلك الفائض مع أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من انتاجها من قصور نسبي.
3. تطبيق الحجم الامثل للمشروع نتيجة لاتساع السوق، وتمكن المشروعات التي تتطلب حجما كبيرا من الوصول إلى الوضع الامثل.
4. منع الاحتكارات.
5. إن تبني سياسة حرية التجارة الدولية يؤدي إلى انتعاش التجارة الدولية، نتيجة إتساع السوق أمام الصادرات والمنتجات التي تتمتع فيها كل دولة بميزة نسبية وميزة تنافسية.
6. تشجيع التنافس الدولي، بما يحمله من تخفيض أقصى قدر من الانتاج وبأقل تكلفة ممكنة، حيث تدفع المنتجين إلى تخفيض التكلفة من أجل تخفيض أسعار منتجاتهم، وتعظيم الأرباح ومن ثم المزيد من الانتاج وهكذا.
7. يؤدي انتهاج سياسة حرية التجارة الدولية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري الدولي ويعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله.
8. يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الدولية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية وزيادة مستوى التشغيل والتوظيف في الاقتصاد القومي لكل دولة.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة التجارية والتجارة الخارجية

- تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الانتاج المتوفرة في الدول المختلفة.
10. إن سياسة الحرية التجارية، تؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار اتباع استراتيجية الاشباع من أجل التصدير، ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.
- المبحث الثاني: أهمية ومكانة السياسة التجارية ضمن السياسة الاقتصادية العامة.
- تكتسي السياسة التجارية أهمية بالغة ضمن السياسة الاقتصادية العامة، نظرا لما يمكن أن تحققه من أهداف تنعكس أساسا على الاقتصاد الوطني للدولة سواء كانت هذه السياسة سياسة تقييد أو حرية للتجارة الدولية.

المطلب الاول : مفهوم السياسة الاقتصادية ومكوناتها.

يقصد بالسياسة الاقتصادية "مجموعة القواعد والاساليب والاجراءات التي تحكم وتوجه صناعة واتخاذ القرارات التي تقوم بها ادارة المشروع، وهي تعكس مجموعة من الاهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا المشروع خلال فترة أو فترات زمنية معينة"¹⁹.

أي أن السياسة الاقتصادية تساوي أهداف + أدوات + زمن

فالسياسة الاقتصادية من إحدى المجالات الحيوية للاقتصاد التطبيقي الذي تتعاضم أهميته في ظل العولمة تحدياتها في الالفية الثالثة حيث لم تعد كما كان من قبل تقتصر على السياسة المالية والسياسة النقدية فحسب بل أضيف لها مجموعة فروع أخرى مثل سياسة التجارة الدولية وسياسات الاستثمار وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي...إلخ، أي ما يعرف بالسياسة الاقتصادية الكلية التي تعني بدراسة المتغيرات الكلية التي تحكم اقتصاد دولة ما، أما السياسة الاقتصادية الجزئية فهي تمثل الجانب التطبيقي للنظرية الاقتصادية الجزئية في دنيا الأعمال والمشروعات.

المطلب الثاني: مكونات السياسة الاقتصادية.

تشتمل السياسة الاقتصادية على عدد من السياسات الاقتصادية الكلية التي تعني بتحقيق التوازن الاقتصادي للدولة التي تتمثل في:

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة التجارية و التجارة الخارجية

الفرع الأول: السياسة المالية:

ويقصد بها "السياسات التي تتبعها الحكومة في شأن تحصيل الإيرادات العامة التي تغطي النفقات العامة، ولذا فإن هذه السياسة تشمل المجالات التي تفرض فيها الضرائب المباشرة وغير المباشرة والدرجة التي تفرض بها فضلا عن الضرائب المفروضة على الواردات من السلع الاجنبية"²⁰.

¹⁹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، الجزء الأول، الصفحة 16.

²⁰ حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي 1992، ص 270.

كما يمكن تعريفها بأنها "مجموعة من القواعد والاساليب والوسائل والاجراءات التي تتخذها الدولة لادارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية (الاجتماعية والسياسية) خلال فترة زمنية معينة"²¹.

فالساسة المالية هي عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للدولة والذي اكتسب أهميته من خلال العلاقة بين علم المالية العامة وتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي اعتبارا. من استخدام الحكومة لمختلف الإيرادات العامة وتوجيهها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية خلال فترة زمنية معينة، هذه الاهداف منها: تحقيق التنمية، معالجة التضخم والكساد، تحقيق الاستقرار الاقتصادي... إلخ، أما الادوات التي تستعملها السياسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها فتتمثل في ثلاثة أدوات رئيسية وهي:

1. الميزانية العامة:

وهي عبارة عن "وثيقة معتمدة تتضمن ترتيبا للإيرادات والمصروفات المقدرة للدولة لفترة مقبلة تكون عادة لمدة عام"²².

2. الانفاق العام:

يعرف على أنه مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بانفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف اشباع حاجات عامة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة²³، ويعتبر الانفاق العام من الادوات الرئيسية للسياسات المالية كونه يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، هذا

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة التجارية والتجارة الخارجية

الدور الذي تطور من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة فازداد تطور الانفاق العام وتعددت أنواعه وتقسيماته.

3. الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة "مجموع الاموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها أو من أنشطتها وأملكها، أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء أكانت قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية لتغطية الانفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"²⁴، وتتعدد مصادر الإيرادات العامة وتتنوع لكن يبقى ضمن أهمها القروض العامة والضرائب والرسوم... إلخ.

²¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية ج 02، مرجع سابق، ص 43.

²² عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 47.

²³ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 55.

²⁴ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 63.

الفرع الثاني: السياسة النقدية.

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الاجراءات والتدابير والاساليب التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة²⁵، ولتحقيق أهداف منها:

- تحقيق الاستقرار في الاسعار، وهذا تجنباً للوقوع في التضخم أو الكساد أو الركود الاقتصادي.
- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، أي التحكم في الكمية النقدية المتداولة في الاقتصاد وتناسبها مع مستوى النشاط الاقتصادي.
- المساهمة في تحسين قيمة العملة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودرجة العجز فيه.
- تحقيق التشغيل الكامل على أساس زيادة كمية النقود المعروضة في حالة البطالة والكساد لزيادة الطلب الفعال الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة التجارية والتجارة الخارجية

- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وذلك من خلال التحكم في معدل الائتمان الذي يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية مما ينعكس على الاستثمار بالزيادة حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في مرحلة النمو السريع هذا مع محاولة تفادي الوقوع في التضخم النقدي الذي ينعكس سلبياً على عجلة التنمية
إن محاولة ربط أهداف السياسة النقدية فيما بينها ليست أمراً سهلاً كما هو ظاهر للعيان وإنما يحتاج إلى كفاءة عالية لتحقيق هذا التقارب وتوطيد العلاقة أيضاً بين هذه الاهداف وأهداف السياسات الأخرى.
أما الأدوات التي يستعملها البنك المركزي للتأثير على المعروض النقدي فتتمثل في التأثير في نسبة الاحتياطي الاجباري، عمليات السوق ، وتغيير سعر اعادة الخصم

الفرع الثالث: أسباب الاستثمار

²⁵ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 90.

يسعى القائمون على إدارة الاقتصاد القومي في أي دولة من دول العالم، إلى أن تكون هناك سياسة أو سياسات للاستثمار على درجة عالية من الكفاءة، ذلك لأن زيادة معدل النمو الاقتصادي لن يتحقق بالصورة المطلوبة إلا إذا كانت هناك سياسة أو سياسات الاستثمار يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف من خلال حجم استثمار معين ونمط محدد لهذا الاستثمار، ويلاحظ أن كفاءة سياسة الاستثمار في تحقيق أهدافها تتوقف على ما يطلب عليه "مناخ الاستثمار" الذي ينطوي على المؤثرات والادوات التي تؤدي إلى نجاح هذه السياسات، وبالتالي يمكن تعريف سياسة الاستثمار على أنها "مجموعة من القواعد والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الانتاجية في الاقتصاد القومي مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والانشطة والاقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق على أساس معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة²⁶. ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا مجموعة من الملاحظات وهي:

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة التجارية والتجارة الخارجية

- أن القواعد والاساليب والاجراءات والتدابير تقوم بها الحكومة أو الدولة لا بد أن تتسم بالوضوح والثبات والاستقرار.
- أن هناك مجموعة من الاهداف تسعى إلى تحقيقها سياسات الاستثمار على المستوى القومي، ترتبط بمجموعة من المعايير لتقييم الاستثمار من وجهة نظر المجتمع ونحكم على جدوى الاستثمارات المنفذة من عدمه.
- أن توجهات سياسات الاستثمار يمكن أن تتغير من فترة إلى أخرى مع تغيير الاساليب والاهداف.
- أن سياسات الاستثمار لا بد أن تكون تحضيرية أي تدفع المستثمر إلى تحقيق الاهداف المطلوبة.
- أن أهداف سياسات الاستثمار تتحدد غالباً لتحقيق أكبر معدل اقتصادي ممكن وتحقيق التوظيف الكامل، وزيادة القيمة المضافة القومية والمساهمة في دعم ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة الوطنية.

الفرع الرابع: سياسة التكييف والتثبيت الهيكلي

²⁶ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 170.

يمكن تعريف سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي على أنها تلك "الحزمة من القواعد والادوات والتدابير والاجراءات التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الداخلي وعجز في ميزان المدفوعات وتضخم كبير في المديونية الخارجية، وهذه الحزمة من السياسات هي التوسع والتطور الذي حدث في النظرية الاقتصادية الكلية، والجهود التي بذلت من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد واحداث تصحيحات هيكلية خلال فترة زمنية معينة"²⁷.
والمتمثل لهذا التعريف يكشف مجموعة من الملاحظات نوجزها فيما يأتي:

- سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي: تستخدم في تنفيذ برامجها أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية التجارية وسياسات الاستثمار لعلاج أوضاع معينة في الاقتصاد.
- سياسات التكييف والتثبيت الهيكلي يتم تطبيقها إسنادا إلى نظرية الاقتصاد الكلي.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة التجارية والتجارة الخارجية

- إن ظروف تطبيق سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي في دولة معينة ينبع من معاناة اقتصاد هذه الدولة من اختلال التوازن الداخلي.
- برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي تتضمنه سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي مكون أساسا من:
01. سياسات التثبيت:

وينصح بها صندوق النقد الدولي وترتكز على إدارة جانبي الطلب من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية تهدف إلى معالجة العجز في الميزانية العامة ميزان المدفوعات في الدولة.
02. سياسات التصحيح الهيكلي:

ويختص بها البنك الدولي وترتكز على تصحيح هيكل انتاج وادارة جانب العرض، واصلاح السياسات السعرية، وتحرير التجارة الدولية، وتحرير الاستثمار وتقرير العمل ورأس المال، فضلا عن إعادة توزيع الادوار بين القطاع الخاص والعام من خلال ما يسعى بسياسة الخصخصة.

²⁷ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، .

المبحث الثالث: مكانة السياسة التجارية في السياسة الاقتصادية العامة.

تكتسي السياسة التجارية أهمية بالغة ضمن السياسات الاقتصادية الأخرى، منذ العصور القديمة أين كانت الدولة الحديثة خلال القرن 17 تهتم باتخاذ سياسات تجارية تمكن من زيادة ثروة الدولة وفق تأثير المذهب التجاري آنذاك، ولقد أبدت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة مبدأ حرية التبادل التجاري سواء في الداخل أو في الخارج واعتنق الكثيرون مذهب آدم سميث الخاص بترك النشاط الاقتصادي للأفراد يديرونه طبقاً لما تمليه عليهم مصالحهم الشخصية²⁸.

لقد ازدادت أهمية السياسة التجارية الدولية بازدياد أهمية التجارة الخارجية وتطور حركة السلع بين الدول وعلاقتها الوطيدة بظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي وعلاقته ببقية الاقتصاديات، فإذا كانت التجارة الخارجية الحرة من كل قيد هي من أفضل السياسات التي تنبع من وجهة نظر المجتمع الدولي في الوقت الحالي فلا شك أن التجارة

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة التجارية والتجارة الخارجية

المقيدة تعود بنفع أكبر على الدولة الممارسة لها وعلى حساب بقية الدول، حيث أن الدول التي تعتمد حرية التجارة الخارجية هي في أغلبها دول صناعية كبرى تتمتع باحتكار كبير في مبادلاتها التجارية، في حين أن الدول النامية تميل إلى محاولة تقييد سياستها التجارية سعياً منها إلى احتواء اقتصادها وحمايته من التأثيرات الخارجية للدول الكبرى، ولذلك تختلف السياسات التجارية باختلاف النظم الاقتصادية وهي في الدول الصناعية المتقدمة غير ما هي عليه في الدول النامية، فلكل دولة أدواتها ووسائلها في تحقيق هذه الأهداف.

عن السياسة التجارية بمفردها لا يمكن لها تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة للإقتصاد القومي دون إشراك السياسات الأخرى (المالية والنقدية، والتصحيح الهيكلي... إلخ)، فالتكامل بين هذه

²⁸ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 285.

السياسات يؤدي إلى إحداث آثار إيجابية على الكفاءة الاقتصادية وبالتالي على الرفاهية الاقتصادية " وأن التجارة الدولية الحرة هي الاستراتيجية على السياسات التدخل الاقتصادي"²⁹.
خاتمة الفصل:

من خلال عرضنا لتطور سياسات التجارة بنوعها الحمائية وسياسات التقييد وحجم أنصار كل من السياستين، والاهداف المتوخاة من كل سياسة، تبين لنا أن السياسة التجارية والتي هي مختلف الاجراءات والتدابير والقوانين التي تعتمد عليها الدولة بهدف تنظيم التجارة الخارجية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمدة في هذه الدولة وتكون هذه الدولة من الدول الصناعية المتقدمة أو من الدول النامية كما أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تحقيق الامن الغذائي...إلخ لا يأتي إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.
لقد كانت لكل دولة من الدول النامية سياسات تجارية تسعى لتحقيق الاهداف السالفة الذكر، والجزائر كدولة من الدول النامية عرفت جملة من الاصلاحات بهدف تكييف سياستها التجارية وفق ما تمليه التطورات الاقتصادية ووفق ما يتطلبه الظروف

للتحول من سياسة تقييد التجارة الخارجية الجزائرية إلى سياسة التجارة الحرة: ففي ما تتمثل مختلف السياسات التجارية الجزائرية المنهجية خلال الاصلاحات؟

²⁹ حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة 01 ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة
سنة 2002، ص 99.

الفصل الثاني

التجارة الخارجية الجزائرية في

الفترة 1990-2010

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

مقدمة:

غداة حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962، و أمام الوضع الصعب الذي كان يسود تلك الفترة سعت الدولة الجزائرية إلى محاولة رسم سياسة تنموية هادفة فانتهجت النهج الاشتراكي على شاكلة المخططات المركزية، لبعث النمو و محاولة التخلص من النظام الاقتصادي الفرنسي. و عليه فقد قامت الجزائر بتأميم محروقاتها و كذا الاعتماد على الصناعات الكبيرة على غرار مصنع الحجار سابقاً.

غير أن هذه السياسة لم تأت بثمارها فشرع خلال الثمانينات بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، لكن مع أزمة 1986 التي شكلت نقطة تحول الاقتصاد الجزائري الذي كان يعتمد على النفط كمورد وحيد للدولة من العملة الصعبة وصل إلى منعطف صعب رغم محاولات الإصلاح التي كُرسَتْ منذ سنة 1988 فلجأت حينها إلى إبرام عدة اتفاقيات مع هيئات دولية لتجاوز تلك الأزمة.

المبحث الأول: السياسة التجارية الجزائرية قبل 1989 (نظرة عامة).

شهدت السياسة التجارية الجزائرية قبل سنة 1989 تباينا معتبرا نظرا لاختلاف السياسات التي كان يفرضها صندوق النقد الدولي (FMI) على الجزائر خلال هذه الفترة، مما كان له تأثيرا مباشرا على الوضع الاقتصادي السائد آنذاك

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي قبل 1989.

عند خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر سنة 1962 ترك اقتصاداً هشاً و تابعاً تبعة شبه مطلقة للاقتصاد الفرنسي، و كون المستعمر ربط اقتصاد الجزائر باقتصاده الذي كان يتميز بالازدواجية حيث يشتمل على قطاع متطور و موجه للتسويق و مدمج و قطاع آخر قائم أساساً على الكفاف⁽³⁰⁾. و بما أن الاقتصاد الجزائري كان يعتمد في صادراته على المواد الأولية و المنتجات الفلاحية نحو الخارج و خاصة فرنسا، التي كانت بدورها الممول الأول للجزائر من الواردات...

من هنا سعت السلطات آنذاك إلى عقد برنامج طرابلس في جوان 1962. الذي كان يهدف إلى إرساء الاستقلال الاقتصادي للجزائر من خلال انتهاج التخطيط المركزي كخيار أساسي، واعتبار أن الفلاحة أساس التنمية⁽³¹⁾، و المضي في تطويرها و ربطها بالتطور الصناعي. و منه لجأت الجزائر سنة 1963 إلى تأمين القطاع الفلاحي. و في الفترة الممتدة بين 16 و 21 أفريل سنة 1964 انعقد أول ميثاق للجزائر المستقلة الذي أعلن من خلاله على تبني النظام الاشتراكي و رفض النظام الرأسمالي⁽³²⁾.

لقد أعاد هذا الميثاق الإشارة إلى الاهتمام بالفلاحة و أبدى كذلك اعتناءً واضحاً بالتصنيع و كذا التأميمات، و كل ذلك كان الهدف من ورائه خلق مناصب شغل جديدة

⁽³⁰⁾ لعويصات جمال الدين، التنمية الصناعية (ترجمة سعدي الصديق)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 ص: 01.

⁽³¹⁾ TEMMER Hamid, stratégie de développement indépendant le cas de l'Algérie: un bilan, Algérie, OPU, 1983, P 23.

⁽³²⁾ لعويصات جمال الدين، مرجع سابق، ص 01.

و الاكتفاء المحلي و تصدير الفائض.

كما أبدى هذا الميثاق اهتماماً بالغاً بالجانب البشري بصفته القائد في التنمية. غير أنه اعتبر هذه الأهداف لا تعطي فعاليتها إلا من خلال التخطيط المركزي المشروط بما يلي⁽³³⁾:

- معرفة المواد و احتياجات البلاد و مراقبة تنفيذ المخططات.
- المركزية في الاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادي.
- وكذا الاستقلال الحقيقي للبلاد...

و بغية النهوض الحقيقي بالاقتصاد الوطني لجأت السلطات إلى المخطط الاستعجالي من سنوات 1963-1966. غير أن الاستثمارات المعتمدة في المخطط متواضعة خاصة من سنة 1965 حيث أن حصة الفلاحة في تلك السنة كانت منخفضة و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 01: حجم الاستثمارات خلال الفترة 1963-1966. الوحدة 10 دج

المجموع	1966	1965	1964	1963	السنوات القطاعات
654.8	338.8	98.2	147.9	60.8	- الفلاحة.
810.3	370.9	156.8	131.6	151	- الصناعة.
6442.8	2404.8	1562.7	1829.7	1179.2	- كل القطاعات

المصدر: Benissad hocine, la reforme économique en Algérie, (Algérie opu 2^{ème} édition, 1991. P 16)

من خلال تحليل الجدول السابق نستخلص أن قطاع الصناعة و رغم كونه أحد أبرز أقطاب التنمية التي كانت منتهجة في تلك الفترة إلا أن الاستثمارات المخصصة له مقارنة بالحجم الكلي كانت ضئيلة، و لم تحقق النتائج المرجوة منه عدا سنة 1966 أين حقق قطاع الصناعة نسبة وصلت إلى 25.67 % بعدما كانت في سنة 1963 تمثل

⁽³³⁾ BENISSAD Hocine, économie de développement de l'Algérie 2^{ème} édition, Algérie, OPU, 1982, P : 20.

18.13 % أما الزراعة فقد عرفت تقهقراً، فبعدما كانت نسبة قيمتها المضافة في الإنتاج الداخلي الخام الإجمالي عام 1963 في حدود 24.23 % وصلت عام 1966 إلى 10.48 % و يعود ذلك إلى⁽³⁴⁾:

❖ سوء استعمال القوى العاملة.

❖ ضعف التجهيزات في هذا القطاع.

❖ قلة التمويل.

لقد دعا هذا المخطط الثلاثي إلى إحداث نوع من التكامل بين الصناعة والزراعة، و معتبراً أن المصدر الأساسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات، فحسب بلعيد عبد السلام: "الغاز والبتترول هما وسيلتا الحصول على النقود و التراكم في رأس المال لأجل إحداث تنميتنا، و ذلك بتجاوز مراحل في حين أن بلداناً أخرى هي مضطرة لتحملها"⁽³⁵⁾.

بعد المخطط الثلاثي الأول أعلنت السلطات عن مخططين رباعيين يمتدان من سنة 1970 إلى غاية 1977.

و ما يمكن الإشارة إليه من خلال هذين المخططين هو مواصلة السلطات الاعتناء بالصناعة و وسائل الإنتاج حيث كان حجم الانفاق الاستثماري يقدر بـ 5.5 مليار دج أي ما نسبته 17.79 % من الإنفاق الكلي، لتليها المحروقات بقيمة 4.6 مليار دج أي 14.88 % و بعدهما الفلاحة و الري بحجم انفاق وصل إلى 4.1 مليار دج ما يمثل بنسبة 13.26%⁽³⁶⁾، هذا من خلال المخطط الرباعي الأول. أما عن المخطط الرباعي الثاني، فكان حجم الإنفاق كبيراً نظراً للارتفاع الذي عرفه سعر البترول في الأسواق الدولية مما ساهم في تعزيز عائدات الصادرات الجزائرية من

⁽³⁴⁾ BRAHIMI Abd elhamid, l'économie Algérienne, Algérie, OPU, 1991, P 95-101.

⁽³⁵⁾ BENISSAD Hocine, Algérie: recontruction des reformes économiques, OP-CIT, P 27.

⁽³⁶⁾ جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية و أثارها على التجارة الاقتصادية الجزائرية (1989-2000)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002، ص 57.

المحروقات، مما استوجب الاعتناء أكثر بهذا القطاع الذي خصص له حجم انفاق وصل إلى 19.5 مليار دج، وهذا لتزايد نفقاته الاستثمارية⁽³⁷⁾.

ثم يليه قطاع الصناعة و وسائل الإنتاج فالزراعة و الري.

و الجدول التالي يبين حجم الإنفاق الاستثماري خلال المخططين الرباعيين:

الجدول 02: حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات 1977/1970. الوحدة

المجموع	أخرى	السكن	الصحة	صناعة سلع الاستهلاك	البنى التحتية	التكوين	الفلاحة و الري	المحروقات	صناعة إنتاج وسائل الإنتاج	القطاعات
30.9	0.9	1.3	1.5	2.3	3.1	3.3	4.1	4.6	5.5	حجم الإنفاق 73/70
109.4	5.4	8.3	5.7	9.6	15.5	10	16.6	19.5	18.5	حجم الإنفاق 77/74

المصدر: Temmar Hamid, op-cit, P : 29

إلى جانب اعتناء السلطات بالقطاعات الحساسة، لم تهمل القطاعات الأخرى كالصحة، البنى التحتية، السكن و عديد من القطاعات الأخرى، هذا ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق. و على ضوء المخططين السابقين و بالنظر إلى ما تحقق و ما لم يتحقق، عرفت فترة الثمانينات مخططين خماسيين يمتدان من سنة 1980 إلى 1989.

⁽³⁷⁾ بهلول بلقاسم حسن، سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، الجزائر د.م.ج، 1999، ص 256.

و ما يميز تلك الفترة هو ما خصص لها من اعتمادات مالية هامة لمدة تعتبر طويلة نوعاً ما. نتيجة لارتفاع الطفرة البترولية في بداية الثمانينات، لكن ذلك سرعان ما اضمحل بداية من سنة 1982، ليعرف الاقتصاد الجزائري انزلاقاً شديداً، و نقطة انعطاف سلبى نتيجة الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 و ما صاحبها من انخفاض في سعر البترول في الأسواق العالمية، لذلك حاولت السلطات و سعت إلى تبني سياسات إصلاحية منها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية و ما ترتب عنها، حيث عرفت البلاد نتيجة ذلك أحداث 5 أكتوبر 1988 الأليمة.

بعد هذه الأحداث سعت السلطات إلى تدارك الإخفاقات السابقة، و ذلك بإعادة التكامل و الارتباط بين الصناعة و الزراعة، مع التنظيم الأمثل للموارد المتاحة.

إن المخطط الخماسي الأول كان يهدف بشكل عام إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر و التحكم في التوازنات و النسب العامة للاقتصاد مع تنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة و نشر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عبر كامل التراب الوطني⁽³⁸⁾.

ما يمكن الإشارة إليه من خلال هذا المخطط الممتد من سنة 1980/1984 هو ترجيح كفة الزراعة و البنى التحتية و الموارد المائية و كذا السكن، بينما قطاع الصناعة شكل توقفاً نسبياً ليترك الأولوية للقطاعات الأخرى، حيث انتقلت حصة استثمارات المؤسسات العمومية من 56 % سنة 1980 إلى 24 % سنة 1984، فيما انتقلت استثمارات القاعدة الهيكلية من 30 % إلى 55 % خلال الفترة نفسها.

كما ساهم القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للبلاد و ذلك بحصة قدرها 3.4 مليار دج، لكنه مبلغ ضئيل رغم صدور قانون 1982 الذي أعاد النظر في دور القطاع الخاص.

في حين نجد أن قطاع التجارة قد استقرت مساهمته في الإنتاج الداخلي في حدود 14.8 % خلال سنوات المخطط الأول، و هو ما يفسر تذبذب ديناميكيته رغم أن الحكومة كانت تعقد آمالاً كبيرة عليه.

لقد عرفت سنوات المخطط الخماسي الأول تحسن في نسب الاستهلاك عند بداية تطبيقه بفعل الارتفاع المذهل لعائدات الجزائر من البترول (40-34 دولار للبرميل)

لكن و بداية من سنة 1982، لجأت الجزائر إلى الاستدانة من جديد بفعل انخفاض أسعار البترول، الذي كان يخفي حقيقة الاقتصاد الجزائري، كما عرفت السياسة الميزانية تغييراً هاماً، حيث انتقلت من الفائض (الرصيد الميزاني الموجب 28 % إلى 30 % من الحصيلة الإجمالية خلال 1980، 1981 على التوالي) إلى العجز خلال 1983، 1984⁽³⁹⁾.

انطلاقاً من هذا الواقع جاء المخطط الخماسي الثاني الذي كان يهدف إلى فك الارتباط و تقليل الاعتماد على الخارج، و كذا تنظيم الاقتصاد و الاعتناء بالزراعة و الري، و إحداث التكامل بين القطاعات الاقتصادية، و قد خص هذا المخطط باعتماد يقدر بـ 828.38 مليار دج منها 251.6 مليار دينار للصناعة (تجديد التجهيزات القديمة) 362.13 مليار دج خصص لتطوير و تنمية القطاعات المنتجة، كما خُصت الزراعة بحجم اعتماد قدره 115.42 مليار دج⁽⁴⁰⁾.

لكن رغم كل هذه الاعتمادات المخصصة لتحقيق قفزة تنموية لم تتجسد على أرض الواقع. من هنا بدأت ملامح أزمة في الأفق سنة 1986 مع انتقال حجم المديونية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 26 مليار دولار سنة بعد ذلك (1986)⁽⁴¹⁾، و هكذا توالى سنوات الأزمة مع تقهقر الإنتاج الصناعي خارج المحروقات، و تزايد التبعية للخارج فيما يخص المواد الغذائية. غير أن القطاع الفلاحي عرف نسبة نمو بلغت 3 % نتيجة للظروف المناخية الملائمة. إلا أن معدل النمو وصل إلى أدنى مستوى له حيث وصل إلى (-2.9) %

(39) BENBITOUR Ahmed, Algérie au millemaine déficit et potentialité, Algérie, édition marinour, 1998, P 68.

(40) جاري فاتح، مرجع سابق، ص 66.

(41) جاري فاتح، مرجع سابق، ص 68.

عام 1988، و من الناحية الاجتماعية، فإن معدل البطالة ارتفع سنة 1989 إلى 18.1 % بالنسبة للسكان النشيطين⁽⁴²⁾.

هذا كله أدى إلى ضرورة إجراء إصلاحات عميقة في الاقتصاد الجزائري، وكذا إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية عن طريق مجموعة من القوانين صدرت سنة 1988^(*).

كل هذه القوانين كان الهدف منها الخروج من حالة الركود الاقتصادي الذي عاشته الجزائر. لكن هذه الرغبة واجهتها عقبات عديدة لأجل التجسيد، فظلت الإصلاحات تراوح مكانها، مما استوجب اللجوء إلى الهيئات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي (FMI) الذي عقدت الجزائر معه عدة اتفاقات.

المطلب الثاني: الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي FMI حول السياسة التجارية.

كان أول اتفاق استعراضي ائتماني ربط الجزائر بصندوق النقد الدولي في ماي 1989، حيث لجأت السلطات إلى الحصول على أقساط مرتفعة في إطار اتفاق التثبيت، قدرت بـ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS)، و التي استخدمت كلياً في 30 ماي 1989⁽⁴³⁾، كما استفادت كذلك من مبلغ 360 مليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 315.2 مليون (DTS)، و كانت حكومة الإصلاحات برئاسة -مولود حمروش- قد وقعت على هذا

⁽⁴²⁾ النشاشبي كريم و آخرون، الجزائر تحقق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998، ص 06.

^(*) القوانين الصادرة سنة 1988:

- قانون 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوضيحي للأساسات العمومية.
- قانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط.
- قانون 88-03 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بصناديق المساهمة.
- قانون 88-04 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بإتمام و تعديل القانون التجاري.
- قانون 88-05 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بإتمام و تعديل قانون 84-17 المتعلق بالقوانين المالية.
- قانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بإتمام و تعديل القانون 86-12 المتعلق بنظام البنوك و القرض.
- قانون 88-07 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمار الخاص.
- قانون 88-29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية.
- ⁽⁴³⁾ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996، ص 195.

الاتفاق بكل سرية نظراً لحساسية الوضع آنذاك، و قد استخدم هذا المبلغ في إطار تسهيل التمويل التعويضي للمفاجآت نظراً لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 من جهة، و ارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب من جهة ثانية⁽⁴⁴⁾.

و لقد اعتمدت الحكومة أسلوب الإصلاح السريع، و كذا تطهير الشبكات التجارية و دعم القدرات الإنتاجية، لكن الوضع الاقتصادي المتدهور آنذاك و عدم الوضوح في التجارة الخارجية نظراً لعدم اعتماد طرق و خطط تسير ميزان المدفوعات و القرض الخارجي جعل الحكومة تسعى إلى القضاء على التضخم، الذي كان رئيس الحكومة قد أبدى تخوفات كثيرة منه نظراً لارتفاع الإصدار النقدي دون أن يكون ما يقابله من المقابل المادي.

و على هذا الأساس سعت الحكومة إلى إيجاد أدوات للتسيير المالي و النقدي، فركزت على إصلاح نظام الأسعار بإصدار قانون 12/89 بتاريخ 12/25/1989 و المتعلق بالأسعار و التي صنفت إلى سعين:

أسعار تخضع لإدارة الدولة و هي الأسعار الإدارية و مقسمة إلى:

أسعار مضمونة، و أسعار مسقفة و هوامش مسقفة.

و الصنف الثاني هي الأسعار المصرحة (الحرّة)، و التي بموجبها يفرض على المؤسسات تقديم تصريح بالأسعار إلى المصالح المختصة قصد ضبطها. فتم بموجب هذا الإصلاح تحويل كمية كبيرة من السلع من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الهوامش المسقفة، و مجموعة أخرى تم تحويلها من نظام الهوامش المسقفة إلى نظام الأسعار المصرحة⁽⁴⁵⁾ و كان ذلك سنة 1990 من السداسي الأول.

بعد محاولة إصلاح نظام الأسعار. التفتت الحكومة إلى إصلاح النظام النقدي و ذلك بإصلاح قانون 10/90. الذي كان يهدف إلى إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد على الصعيدين الداخلي و الخارجي، و لن يتأتى ذلك إلا باستعادة الدينار لقيمه الحقيقية الداخلية و الخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية و المالية

⁽⁴⁴⁾ FERGONI Meriem, le programme d'ajustement structural en Algérie, in revue l'économie (Algérie, N° 34, juin 1996 P : 24.

⁽⁴⁵⁾ جاري فاتح، مرجع سابق، ص 109.

الكلية على هذين المستويين⁽⁴⁶⁾، كما سعى هذا القانون إلى ضبط السياسة النقدية، وفق ما كانت تملي عليه مرحلة التحول في الاقتصاد الجزائري آنذاك، فعمل على محاربة التضخم، وإعادة الاعتبار للدينار، إلى غيرها من وسائل الضبط المتاحة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون سمح بفتح رأس المال للاستثمار الأجنبي بغية رفع الاحتكار على الاقتصاد من طرف الدولة في المستقبل.

أما في ما يتعلق بالتجارة الخارجية وتحريرها فإن أول إجراء ملموس ما جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990⁽⁴⁷⁾. الذي أعطى بواد كسر الاحتكار على ممارسة التجارة الخارجية، خاصة المادتين 40 و 41 من هذا القانون الذي أعاد الاعتبار لتجار الجملة و الملتزمين، مما سمح لهم باستيراد البضائع وإعادة بيعها دون إجراءات مراقبة التجارة و الصرف باستثناء بعض البضائع. و قصد القضاء على ندرة بعض البضائع أقرت الحكومة ضرورة جمع المشتريات المستوردة حسب العقلنة الداخلية.

كما أصدر البنك الجزائري عدة نصوص تشريعية و تنظيمه سنة 1990⁽⁴⁸⁾ قصد تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز تعاملاتهم التجارية المتعلقة بالسلع و الخدمات عن طريق بنك معتمد وسيط كل ذلك كان يهدف إلى توحيد الجهود للانتقال إلى اقتصاد السوق.

لقد منح نظام 02/90 حق الحيازة و التصرف للمصدرين في إيراداتهم من العملة الصعبة المتأتية خارج المحروقات نسبة تصل من 10% إلى 100% حسب طبيعة السلع المصدرة و الخدمة المقدمة، حيث نجد أنه يمنح لمصدري المنتجات الزراعية و الصيد البحري نسبة تصل إلى 50% في حين تمنح نسبة 20% للخدمات السياحية كما أنه يمنح 10%

(46) حميدات محمود، خليلي كريم زين الدين، سياسات و إدارة أسعار الصرف في الجزائر، ورقة مقدمة لندوة سياسات و إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية. تحرير الصادق علي توفيق و آخرون، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، العدد 03، أبو ظبي، 1997، ص 157.

(47) قانون 90-16 المؤرخ في 07 أوت 1990.

(48) النظام رقم 90-02 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 و المتعلق بتحديد شروط فتح و تسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنيين.

النظام رقم 90-03 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 و المتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل المنشآت الاقتصادية و إعادة تحويلها إلى الخارج و مداخيلها.

للخدمات المصرفية، و مصدروا المنتجات الصناعية⁽⁴⁹⁾، كل ذلك كان الهدف منه تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وجعل البنوك التجارية تساهم بقسط في تسيير التجارة الخارجية. أما فيما يخص الجانب المالي في هذا الاتفاق فقد اتفق على إتباع سياسة صرف مرنة وتوفير مستويات معتبرة من احتياطات الصرف و ذلك بانتهاج (الانزلاق التدريجي) للوصول إلى قبول تحويل الدينار، حيث أن السلطات النقدية أظهرت سنة 1990 رغبتها في جعل الدينار قابلاً للتحويل بعد ثلاث سنوات أي مع نهاية 1993، و بداية 1994. و ذلك ما جاء به النظام رقم 06/90 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 1990/12/30 و المتضمن إنشاء صندوق لتثبيت الصرف، الهدف منه تثبيت قيمة الدينار و التخفيف من أثر تموجات سعر الصرف على الاقتصاد الوطني و مع بدء عملية جعل الدينار قابلاً للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج ثم تعديل معدل الصرف الرسمي، بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة و تم ذلك لفترة طويلة نسبياً من سنة 1987 إلى بداية 1991⁽⁵⁰⁾.

الجدول رقم 03: تطور سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في الفترة الممتدة من 1987 إلى 1991.

السنة	1987	1989	1990	جوان 1991	سبتمبر 1991
القيمة (\$1 = دج)	4.84	7.45	10	18.5	22.5

المصدر: Hocine Benisaad, Algérie: réstruction et réformes économique, op-cit, :

P: 214.

في شهر جوان 1991 و ما ساد الساحة السياسية آنذاك، و ما أعقبها من أحداث (أحداث جوان 1991)، استقالة حكومة حمروش في الوقت الذي كانت تجري مفاوضات بين

(49) جاري فاتح، مرجع سابق، ص ص: 111- 112.

(50) حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص ص 160- 161.

الجزائر و صندوق النقد الدولي لعقد اتفاق ثاني ... ليستكمل المفاوضات سيد أحمد غزالي الذي تسلم رئاسة الحكومة.

أما الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني الذي يمتد لمدة 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992، تحصلت الجزائر من خلاله على قرض بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 300 مليون (DTS)، و قسم هذا القرض على أربعة شرائح: الشريحة الأولى في جوان 1991، و الثانية في سبتمبر 1991، أما الثالثة فقد قدمت في ديسمبر 1991، لكن الشريحة الرابعة و التي كان من المقرر أن تقدم في مارس 1992 لم تتحصل عليها الجزائر جراء الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من سنة 1992⁽⁵¹⁾.

هذا الاتفاق كان يهدف حسب رسالة النية المرسلة من قبل السلطات الجزائرية يوم 27 أبريل 1991 إلى تحرير التجارة و الوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار، و كذا إصلاح النظام الجمركي و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية، و الجبائية بإدخال (TVA)، و مواصلة الانزلاق التدريجي المراقب لسعر الصرف، إلى غيرها من الأهداف المرجوة.

كما جاء في رسالة النية كذلك التقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و العمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية و الخاصة لا سيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها قصد تقوية هشاشة التوازنات المالية الخارجية، و كذلك ترشيد الاستهلاك و الادخار⁽⁵²⁾.

و لقد وُجّه لهذا الاتفاق انتقادات لاذعة، لكن مدير الصندوق آنذاك (ميشال كامديسوس) رد في جويلية 1991 على منتقدي هذا الاتفاق قائلاً: " لا أظن أن العديد من البنوك العالمية قبلت منح قروض للجزائر في جوان 1991".

و هذا ما يدل على أن الوجهة الجزائرية كانت مرفوضة في الأسواق العالمية آنذاك، عندها قامت الحكومة بعدة إجراءات منها⁽⁵³⁾:

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

❖ مواصلة سياسة تحرير الأسعار حيث لم يبق سوى 50 مادة خاضعة لنظام الأسعار المسقفة و 22 مادة أخرى مدعمة بغرض مساعدة الطبقات الضعيفة الدخل، على أن يتم رفع الدفع تدريجياً،

(51) FERGANI Meriem, OP-CIT, P 24.

(52) الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 199.

(53) Hocine Benisaad, Algérie: restructiion et reformes économique, op-cit, P,P : 142-145.

كما قامت السلطات بتقليص الإعانات المباشرة و غير المباشرة على المواد الطاقوية لتقارب أسعارها أسعار الأسواق العالمية و كان ذلك في أكتوبر 1991.

❖ التطهير المالي للمؤسسات، مما يفترض نمواً للكتلة النقدية يصل إلى 41 مليار دج، أي ما نسبته 12 % عام 1991.

❖ كما وافق بنك الجزائر على تنظيم سوق نقدي لتفادي لجوء البنوك التجارية لإعادة الخصم، بحيث تم رفع معدل الخصم من 10.5 % عام 1991 إلى 11.5 % سنة 1992.

❖ فيما يخص سعر الصرف كان أمام السلطات خيارين :

- تحرير سعر صرف الدينار و بداية تعويمه في أوت 1991 رغم قلة الاحتياطات الخارجية و كذا الانعكاسات التي سيفرزها هذا الإجراء على جل القطاعات (الإنتاجية، الاجتماعية...).

- تخفيض قيمة الدينار مع مراعاة أن لا يتعدى الفرق بين السعر الرسمي و السعر في السوق الموازي 25 % علماً أن واحد (1) دولار كان يساوي 30 دج في السوق الموازي.

عند تولي غزالي رئاسة الحكومة الجزائرية قام بمراجعة أهم قواعد الإصلاح التي انتهجتها الحكومة السابقة، التي اتهمها غزالي لمخادعة و إخفاء الحقيقة على الشعب.

فقام بمراجعة قانون النقد و القرض: للفصل بين إدارة البنك المركزي و مجلس النقد و القرض، كما اقترح فكرة جد حساسة ألا و هي بيع ربع حاسي مسعود بغرض تسديد الديون الجزائرية، غير أن هذه الفكرة لم تكن مستسغاة خاصة في ظرف سياسي جد متميز لكن ما قاله كان يعني⁽⁵⁴⁾:
❖ داخلياً: أن الإيرادات كانت قليلة، كما أن الوضع كان يدفع إلى إجراء انتخابات.

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

❖ خارجياً: أي أن قانون النقد و القرض لم يؤت ما كان مرجواً منه في جلب الاستثمار و المستثمرين الأجانب.

(54) DAHMANI Ahmed, l'Algérie à l'épreuve économique politique des reformes, 1980-1999, Algérie, CASBAH, édition 1997, P : 169.

من هنا تم إصدار قانون 21/91 المتعلق بتوسيع الشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات خاصة في مجال المحروقات و المناجم، لكن الاستجابة لهذا القانون كانت تتطلب وقتاً نظراً للأزمة السائدة حينها، فوقعت حكومة غزالي بين مطرقة صندوق النقد الدولي من جهة و وسندان الظرف الاجتماعي و الاقتصادي و كذا السياسي من جهة أخرى، فلقد كانت مطالبة بتطبيق بنود اتفاقاتها مع FMI و إلا توقف الإمدادات المالية. كما أنها كانت مطالبة بامتصاص الغضب الشعبي، فلجأ الوفد المفاوض مع صندوق النقد الدولي إلى التماس بعض الليونة في مجال تطبيق إجراءات الإصلاح التي طالب بها و التي تمثلت في تخفيض سعر صرف الدينار فوراً ليصل سعره مقارنة بالدولار إلى 24.5 دج للدولار الواحد، كما طالب الصندوق رفع أسعار المواد الأساسية و تقليص نفقات التسيير و التجهيز، و قد تداركت السلطات الموقف فأرسلت خطاب نية موجه إلى الصندوق بتاريخ 30 سبتمبر 1991 ينص على⁽⁵⁵⁾:

- رفع أسعار المواد الأساسية و الطاقوية، مما سمح بتخفيض مبلغ إعانات الأسعار ليصل عند نهاية السنة 3 مليار دج، كما أمر الصندوق بأن لا يتم رفع أسعار المواد الأساسية ما لم يتم وضع ميكانيزمات لحماية ذوي الدخل الضعيف أو عديمي الدخل.
- تخفيض قيمة الدينار حسب الاتفاق الأول في 03 جوان، حيث انتقل سعر صرف الدينار في 30 سبتمبر 1991 من 18.5 إلى 22.5 دج.
- رفع أسعار الفائدة - أقل مما اقترح صندوق النقد الدولي - لتصبح موجبة بالقيم الحقيقية.
- الانحراف أو الفجوة (gap) الحاصلة عند غلق سنة 1991 في الموارد الخارجية تعادل التسبيقات القصيرة المدى (قرض أوروبي، تحويل بترولي، و الشريحة الأولى لعملية إعادة الهيكلة Reprofilage الديون البنكية).

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

لكن مع نهاية سنة 1991 و قرب موعد الانتخابات وجدت الحكومة نفسها في حيرة من أمرها حول رفع الأسعار كما هو متفق عليه مع صندوق النقد الدولي أو عدم فعل ذلك تحت ضغط الوضع

⁽⁵⁵⁾ Hocine Benisaad, Algérie: restructuration et réformes économiques, op-cit, P. P : 152-153.

الاقتصادي و السياسي، و مع تسارع الأحداث و توقيف المسار الانتخابي مع بداية 1992 و ما صاحب وضع البلاد السياسي، لم يسمح برفع الأسعار كما كان متفق عليه مع صندوق النقد الدولي. و ما ساهم في امتناع صندوق النقد الدولي عن تقديم القسط الرابع للإنفاق الائتماني هو ما لجأت إليه الحكومة من رفع للأجور إلى 7000 دج كحد أدنى من الأجر القاعدي المضمون، كما قدمت الحكومة إعانات تعويضية للعائلات عديمة الدخل أو دخلها أقل من الحد الأدنى و هو ما شكل أعباء إضافية على خزانة الدولة⁽⁵⁶⁾

أما فيما يخص التدابير المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في هذا الاتفاق فإن قانون المالية لسنة 1992، حمل في طياته تخفيضا جوهريا في الرسوم الجمركية (الإصلاح الجمركي) بعد أن كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% و هذا ما زاد من التهرب الجمركي و العزوف عن ممارسة التجارة الخارجية كنشاط - إلا أنه في هذا القانون وصل خفض المعدل الأقصى إلى 60%⁽⁵⁷⁾، و عليه تم إعداد هذه الضرائب الجمركية وفق النظام الاقتصادي، أي تحديد معدلات ضعيفة على الواردات من المواد الأولية و معدلات مرتفعة نوعا ما تفرض المنتجات نصف المصنعة كما تم فرض معدلات مرتفعة على الواردات من المنتجات النهائية، و عليه تم إعداد ستة معدلات من 0%، 3%، 7%، 15%، 25%، 40% و 60%، كما أقر هذا القانون إلغاء كل الإعفاءات الجمركية، عدا على بعض المواد و الأنشطة العلمية و لتحفيز و جلب الشركات الأجنبية في مجال التجارة الخارجية تم تشجيع نظام الامتياز، و رد الاعتبار لتجار الجملة للمساهمة في ترقية التجارة، كما تم إلغاء نظام الحصص الذي كان مفروضا على الصادرات. غير أن هذه الإجراءات و التدابير لم تزد الوضع الاقتصادي الجزائري إلا تدهورا.

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

بعد هذه الحكومة، تسلم -بلعيد عبد السلام- رئاسة الحكومة الجزائرية فرفض التفاوض مع الهيئات الدولية خاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون الجزائرية و التي أعتبر أنها هي المشكل الوحيد للوضع الاقتصادية الجزائرية كما أعتبر أنه بإمكان المحروقات إعادة الاقتصاد الوطني إلى مساره.

⁽⁵⁶⁾ جاري فاتح، مرجع سابق، ص 122.

⁽⁵⁷⁾ BOUZIDI Nachida M'hamzodji, 5 essais sur l'ouverture de l'économie Algérienne, Algérie, ENAG, édition 1992, P 15.

كما لجأ رئيس الحكومة إلى اعتماد سياسة تقشفية صارمة لمواجهة الصعوبات المالية اتجاه الواردات، مما دفعه لإنشاء لجنة تعمل تحت وصايته تضم بنك الجزائر، وزارة التجارة، ووزارة الصحة، سميت هذه اللجنة بـAD-HOC كلفت بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين الخواص و العموميين، أبرز مهام هذه اللجنة.⁽⁵⁸⁾

- الحد من المديونية قصيرة الأجل و ذلك بتوفير أفضل تمويل موجه لعمليات الاستيراد.
 - تركيز الموارد اتجاه المصاريف الضرورية.
- كما أصدر بلعيد عبد السلام تعليمة تحت رقم 625 بتاريخ 18 أوت 1992 يتعلق أساسا بالتجارة الخارجية و تمويلها، فحسب وزارة التجارة،⁽⁵⁹⁾ فإن العملة الصعبة تخصص نقدا أو خطوط قروض لاستيراد المنتجات المتعلقة بتطوير و حماية الإنتاج على أن يتم تخصيص إيرادات المحروقات لاستيراد المواد و المنتجات التي تستعمل في احتياجات السلع الضرورية.
- إن المتمعن في عمل تلك اللجنة يلاحظ رجوع احتكار التجارة الخارجية و التضيق عليها ذلك أنها قيدت الواردات حسب صيغتها: أولوية و ضرورية، أولوية ثانية و واردات محظورة، هذا ما ساهم في الركود الاقتصادي.
- إن الوضع المالي المزري لتلك الفترة و كذا الاستعمال غير العقلاني للعملة الصعبة و كذا الأعباء المترتبة عن خدمة المديونية التي كانت في أعلى مستوياتها، و التبعية

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

للخارج سواء في الغذاء أو آلات الإنتاج، جعل السوق الاستهلاكي يشهد مضاربات عديدة انعكست على ذوي الدخل الضعيف و الطبقات الاجتماعية الفقيرة.

⁽⁵⁸⁾ Haltati Lamri, financement des importations des nouveaux dispositifs, in revue l'économie, Algérie, N° 08 juin 1994, P 09.

⁽⁵⁹⁾ TOUATI Ali, commerce extérieur et transition vers l'économie de marché, in revue l'économie, Algérie, N° 10, 1993, P P 13. 14.

كما أن هذا التقويد ينافي شروط صندوق النقد الدولي و مع ذلك واصلت حكومة بلعيد عبد السلام نهجها في العمل حيث سعت لإنشاء شركات مختلطة وطنية و أجنبية، كما واصلت الاهتمام البالغ بقطاع المحروقات الذي انهارت أسعاره مما أخلط أوراق الحكومة التي كانت تعول على عائدات بتروولية تصل إلى 11 مليار دولار سنة 1993 على أساس سعر البرميل 20 إلى 21 دولار. غير أنه سجل 17.8 دولار للبرميل أي عائدات وصلت 9061 مليار دولار مع العلم أن خدمات الديون كانت 9.050 مليار دولار⁽⁶⁰⁾. هذا ما ساهم في استقالة حكومة بلعيد عبد السلام.

تسلم رئاسة الحكومة بعد بلعيد عبد السلام رضا مالك، الذي صدر في عهده المرسوم التشريعي 12/93 بتاريخ 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بالاستثمار حيث ألغى هذا المرسوم و عوض كل ما سبقه من نصوص، ففتح الباب للاستثمار و أزال الرخص المسبقة لانجاز الاستثمارات على أن يتم كل ذلك وفق وكالة أنشأت لغرض ترقية و دعم الاستثمار سميت وكالة دعم و ترقية الاستثمار (APSI). إلى جانب هذه الوكالة قدمت الحكومة ضمانات قانونية للمستثمرين المحليين و كذا الأجانب لحمايتهم كما سمحت لهم بنقل عوائد رؤوس أموالهم إلى الخارج.

إن الفترة الممتدة من 1991-1993 و بالرغم من صدور قانون النقد و القرض و عديد المراسيم - كالمرسوم التشريعي المتعلق بالاستثمار- كل ذلك لم يفلح في إخراج الاقتصاد الجزائري من مأزقه. كما أن هذه الفترة ميزها غياب استقرار سياسي و أمني مما دفع بالمستثمرين الوطنيين أو الأجانب بالعزوف عن السوق الجزائرية. لكن و خلال مسعاها للخروج من الأزمة و برغم عقدها لاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي إلا أنها لجأت لثالثة إليه، حيث تم عقد اتفاق ائتماني جديد ذلك بداية من أفريل 1994 و لمدة سنة تحصلت الجزائر من خلاله على قرض بقيمة 457.2 مليون (DTS) أي ما يعادل واحد مليار دولار لتحقيق

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

أهداف البرنامج حسب رسالة النية التي وجهتها السلطات إلى واشنطن حيث مقر صندوق النقد الدولي هذه الأهداف تمثلت في⁽⁶¹⁾:

- على مستوى الاقتصاد الكلي سعت الأهداف إلى دفع النمو على أسس قوية و استعادة وتيرة نمو اقتصادي تصل إلى 3% من الناتج الداخلي الخام عام 1994 و 6% عام 1995.

(60) جاري فاتح، مرجع سابق، ص 125.

(61) خالد الهادي، مرجع سابق، ص ص 204. 205.

- تقليص معدل التضخم على أمل الوصول إلى 3% أو 4% عام 1997 أو هو ما يساعد على خلق مناصب الشغل.
 - تخفيض قيمة الدينار الجزائري.
 - التقليص من عجز الميزانية مما يسمح بدعم سعر صرف الدينار، مما يساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي.
 - أما في المجال النقدي فقد تم تخفيض قيمة الدينار حيث وصل سعر صرف الدينار 36 دينار مقابل دولار واحد.
 - و في مجال تحرير التجارة الخارجية، فقد تم وضع برنامج الهدف منه إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، وكذا النهوض بقطاعات اقتصادية أخرى يساهم في تنويع الصادرات الجزائرية وترقيتها في المدى المتوسط، و إلى غيرها من الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج.
- منذ بداية هذا البرنامج عمدت الحكومة إلى التطبيق الصارم له وفق الإجراءات و التدابير المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي كي لا تتعثر مرة أخرى، و كون مدة هذا الاتفاق كانت (سنة واحدة)، انتهجت السلطات حينها إستراتيجية تعتمد على التحكم في السياسة المالية لتجاوز العجز المالي المسجل، حيث أن عائدات الصادرات في الفصل الأول من سنة 1994 كانت توجه إلى خدمة الديون التي بلغت 100%.
- لقد كان سعي السلطات عندها الوصول إلى استخدام أفضل لسياسات الإنفاق و سياسات الضريبة، و كذا محاولة فك إيرادات الميزانية لعائدات البترول نظرا لتقلبات الأسعار. و منه تم سنة 1994 إعادة النظر في هيكل معدلات الضريبة سواء على دخل

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

الأفراد أو المؤسسات التي استفادت هذه الأخيرة من تخفيض وصل إلى 4% حيث انتقل من 42% إلى 38% بينما انخفض معدل الضريبة على دخل الأفراد من 70% إلى 50%، بينما تم تطبيق ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية⁽⁶²⁾، كما تم إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة، إذ نجحت الحكومة في تخفيض الزيادة في الأجر و التي كانت مقدرة بـ 12.5% إلى أقل من 10%، كما قامت برفع الدعم جزئيا على بعض السلع الواسعة الاستهلاك و رفع أسعار الخدمات الأخرى، على أن يتم

(62) النشاشبي كريم و آخرون، مرجع سابق، ص 37.

التخلي عن الدعم مع نهاية 1995 أو بداية 1996 على أقصى تقدير و قامت بعدة إجراءات كفرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3% على الودائع المصرفية و ذلك في أكتوبر 1994، كما عملت السلطات على تخفيض تكاليف العمالة بغية تحسين القدرة على المنافسة، كما تم السماح ببيع المؤسسات العمومية وفق قانون المالية التكميلي لسنة 1994.

و ما يمكن ملاحظته في هذا الاتفاق هو ما حصل من تقارب بين صندوق النقد الدولي و السلطات الجزائرية حول إعادة جدولة الديون الجزائرية و المقدرة بـ14.5 مليار دولار والتي تم الاتفاق على سدادها خلال 15 سنة مع فترة سماح مقدرة بـ4 سنوات، و هو ما يوافق برنامج الاستقرار المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي على أن يتم إعادة جدولة 5.3 مليار دولار حسب تقارير الصندوق حول مدى تطبيق الاتفاق و ذلك إلى غاية مارس 1995⁽⁶³⁾.

في جانفي 1995 و قبل انقضاء فترة الاتفاق صدر الأمر رقم 06/95 بتاريخ 25/01/1995 و المتعلق بقانون المنافسة الذي جاء لتنظيم المنافسة الحرة لزيادة الفعالية الاقتصادية بغية تحسين المعيشة للمواطن و كذا إضفاء الشفافية في المعاملات التجارية. هذه الأخيرة – أي التجارة الخارجية – و قصد العمل على تحرير القطاع و زيادة الصادرات و كذا تنويعها خلص القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أبريل 1994

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

إلى ضبط قائمة معينة من السلع التي لا يمكن تصديرها (الأغنام، النخيل....) أي كل ما يمكن أن يقدم منفعة وطنية أو تاريخية عدا هذه السلع فقد تم فتح مجال واسع لممارسة التجارة الخارجية، و لفك الرباط على الواردات تم حل لجنة AD-HOC التي كانت قد شكلها بلعيد عبد السلام بتاريخ 12 أبريل 1994 عن طريق تعليمة لرئيس الحكومة. كما تم إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل الواردات الاستهلاكية

(63) CHAKIB Cherif, à propos du rechelement et de rôle du FMI dans le processus d'ajustement économique in revue algérienne des sciences juridiques économiques et politique, Algérie, volume 33 N°01 ,1995,p08.

بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد و بشكل مطلق حين أصدر بنك الجزائر تعليمة رقم 20 بتاريخ 12 أبريل 1994، حيث ضببت الشروط المالية لعمليات الاستيراد⁽⁶⁴⁾، بالمقابل تم السماح باستيراد المعدات الصناعية المستعملة، وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين و منه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها.

كل هذه الإجراءات كان القصد منها الوصول إلى استقرار اقتصادي و اجتماعي قصد إرضاء الهيئات الدولية و بالأخص صندوق النقد الدولي لعقد اتفاق رابع وهو اتفاق القرض السريع (التمويل الموسع).

اتفاق التمويل الموسع 1998/1995: بعد التقارير الايجابية عن مدى تطبيق الجزائر لشروط الاتفاق الائتماني لسنة 1994، و بعد أن عرف الناتج المحلي الحقيقي معدل سلبى بلغ 0.4% سنة 1994 عكس ما كان منتظر في البرنامج و الذي قدر بـ3%⁽⁶⁵⁾، قدم صندوق النقد الدولي قرض للجزائر بقيمة 1169.38 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) و ذلك بتاريخ 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، و بعد الموافقة على هذا القرض سحبت الجزائر ما قيمته 325.28 (DTS) كقسط أول على أن يتم سحب باقي المبلغ أي 844.08 مليون (DTS) على أقساط قبل تاريخ استنفاذ القرض في 21 ماي 1998⁽⁶⁶⁾. و من بين ما كان يهدف إليه هذا الاتفاق في مجال السياسة المالية هو مواصلة النهج المتشدد و الذي أعطى آثارا إيجابية من خلال اتفاق 1994، فعمدت السلطات إلى

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

الوصول إلى فائض و تجاوز العجز الميزاني و ذلك ابتداء من سنة 1996/1997. كما كرست سياستها هذا الحد من الارتباط الوثيق بالمحروقات الذي تحدد أسعاره في الأسواق

الدولية، كما كان الهدف توفير ادخار داخلي لضمان استثمارات ضرورية بغية الوصول إلى أهداف نمو متوسط المدى، كما عملت على تخفيف العبء على الميزانية و زيادة الإجراءات و ذلك بتقليص الأجور و إلغاء الدعم المطبق على بعض السلع، و تم توسيع مجال تطبيق الضريبة ليشمل قطاعات أخرى

⁽⁶⁴⁾ جاري فاتح، مرجع سابق، ص 146.

⁽⁶⁵⁾ الهادي خالدي، مرجع سابق، ص: 210.

⁽⁶⁶⁾ الهادي خالدي، مرجع سابق، ص ص: 216-217.

كالمصارف، التأمينات و المنتجات البترولية، بالإضافة إلى الاعتماد على نظام ثنائي لمعدلي الضريبة و هما 7% و 17%⁽⁶⁷⁾.

أما فيما يخص سياستها النقدية فلقد سعت السلطات إلى تطهير السوق النقدي و زيادة رؤوس أموال البنوك عن طريق اشتراك القطاع الخاص في تمويلها، كما أدى تراجع التضخم و تحرير أسعار الفائدة إلى ظهور معدلات فائدة حقيقية موجبة و ذلك بداية من سنة 1996⁽⁶⁸⁾. مما يجعله دافعا للمستثمرين.

و عن نظام الصرف و تحرير المبادلات الخارجية فقد جاء في رسالة النية في إنشاء سوق بين البنوك للعملة الصعبة، و كذا إنشاء مكاتب الصرافة للنقد الأجنبي و تحرير سعر صرف الدينار للوصول به إلى سعر صرف مرن يعمل و ميكانيزمات السوق كما سمح للبنوك التجارية بتحويل مبالغ معينة لأغراض معينة (العلاج، الدراسة بالخارج... الخ) و تلا ذلك السماح لجميع الخدمات، حسب المادة الثامنة من الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي في سبتمبر 1997⁽⁶⁹⁾ و التي قبلت بها الجزائر.

و عن تحرير التجارة الخارجية فلقد سعت السلطات إلى إعادة هيكلة التعريفات الجمركية و خفضها إلى حدود 50%. و عليه جاء قانون المالية لسنة 1996 و المؤرخ

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

في 1995/12/30 بمعدلات بين 0%، 3%، 7%، 15%، 40%، 50% هذا المعدل الأخير خفض سنة 1997 إلى 45% و ما يمكن الإشارة إليه هو أن السلع التامة و التي كانت خاضعة لمعدل 60% أصبحت تخضع لمعدل 45% هذا ما يفتح باب المنافسة على السلع المحلية خصوصا وأن السلع المستوردة تلقى رواجاً لدى المجتمع الجزائري مما يجعل الإنتاج المحلي في وضع غير قادر على المنافسة.

⁽⁶⁷⁾ جاري فاتح، مرجع سابق، ص: 153.

⁽⁶⁸⁾ النشاشبي كريم و آخرون، مرجع سابق، ص: 59-61.

⁽⁶⁹⁾ تنص هذه المادة على إلغاء قيود الصرف على المدفوعات و التحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية، بغية تشجيع مستويات رفيعة من العمالة و المحافظة عليها، وكذلك المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف متصل بالمعاملات التي تكون بين أعضاء صندوق النقد الدولي.

إلى جانب ذلك تم في منتصف 1995 رفع الحظر تماما على الواردات كما تم إلغاء ما يناهز 20 بندا فيما يتعلق بالصادرات، و عليه فإن نظام التجارة الخارجية أصبح حرا خاليا من كافة القيود الكمية و كان ذلك في جوان 1996⁽⁷⁰⁾

المطلب الثالث: نتائج وأثار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية. لقد ترتب على هذه إصلاحات عدة نتائج نوردها فيما يلي:

نتائج:

الفرع الأول: الاتفاق الائتماني الأول ماي 1989:

برغم قصر مدة الاتفاق، و كذا الوضع السائد في تلك الفترة و ما ميزها من اضطرابات على جميع الأصعدة تقريباً، إلا أنه نجح في تحقيق بعض النتائج الإيجابية في بعض القطاعات، ففي مجال الصناعة عرف نمواً وصل سنة 1990 إلى 0.6 % حسب إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء، و على غرار القطاع الصناعي، فإن القطاع قطاعي الطاقة و المحروقات قد سجلا معدلي نمو 5.8 % و 4.3 % على التوالي، إلا أنهما معدلين منخفضين، غير أن قطاعي الفلاحة و الأشغال العمومية سجلت معدلين سالبين هما: 09.3 % للفلاحة و 3.1 % للأشغال العمومية.

أما عن مجال التجارة الخارجية، فقد أظهر الميزان التجاري فائضاً وصل إلى 1620 مليون دولار، بقيمة صادرات وصلت إلى 11304 مليون \$ و الواردات بـ 9684 مليون \$، و يرجع هذا الارتفاع في الصادرات إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ انتقل سعر البترول من 18.6 دولار سنة 1989 إلى 24 دولار سنة 1990⁽⁷¹⁾.

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

ما يمكن ملاحظته هو رغم كل تلك الإصلاحات إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي في تبعية شبه مطلقة لقطاع المحروقات، ذلك كون مؤسسات التصدير الخاصة خارج قطاع المحروقات تحصلت على قسط زهيد بلغ 0.8 % مقارنة بالقطاع العمومي الذي وصلت نسبته إلى 65.6 % و عليه، وجب الدفع بالقطاع

⁽⁷⁰⁾ المرجع السابق، ص 133.

⁽⁷¹⁾ جاري فاتح، مرجع سابق، ص 115.

الخاص و تشجيعه للقيام بعمليات التصدير و توفير الظروف اللازمة لذلك⁽⁷²⁾. و فيما يخص الواردات و بفعل ما جاءت به الإصلاحات من تسهيلات في الحصول على السجل التجارية، فقد عرفت تزايدا معتبرا مما سمح بتنامي المضاربة و إغراق السوق بالسلع المستوردة الأجنبية على حساب الإنتاج الوطني، وقد احتلت الآلات الكهرومنزلية و التجهيزات الصدارة في الاستيراد أما الواردات الغذائية فقد عرفت تراجعا بلغ 27% حسب إحصاء مديرية الجمارك نظرا لارتفاع الأسعار و استقرار كتلة الأجور.

الفرع الثاني: نتائج الاتفاق الائتماني الثاني جوان 1991:

ما يمكن استخلاصه في المجال الفلاحي هو أنه مازال مرتبطا بالعوامل المناخية لا بالعمل الفردي، الذي يخلق الثروة أما قطاع الصناعة فقد شهد انتكاسة كبيرة خاصة سنة 1992 أي شهد نسبة نمو سلبي يقدر بـ 5.6% و ذلك راجع أساسا إلى ما عرفه من تطبيق على الواردات من المواد المستخدمة في القطاع الصناعي.

إن ما شهدته قطاعي الفلاحة و الصناعة من تعثرات قابله نتائج تعتبر ايجابية في قطاع التجارة الخارجية المنظورة عكس التجارة الغير المنظورة و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

الجدول رقم 04: تطور الميزان التجاري للفترة : 1993/1991 (التجارة المنظورة)

الوحدة 10⁶ دولار أمريكي

السنوات السات		1991	التطور (%)	1992	التطور (%)	1993	التطور (%)

⁷²(Bouyacoub Ahmed " entreprise et exportation, quelle dynamique ? in les cahiers du créait (Algérie N° 43, 1998) P : 09.

الواردات	7681	-20.68	8406	9.44	8788	4.54
الصادرات	12101	7.05	10837	-10.45	10091	-6.88
الميزان التجاري	4420	172.84	2431	-45	1303	-46.4

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS)

ما يتضح من الجدول السابق هو أن الميزان التجاري سجل فائضا رغم تناقضه من سنة لأخرى إذ انتقل رصيده من 4420 مليون دولار سنة 1991 إلى 2431 مليون دولار سنة 1992 ثم إلى 1303 مليون دولار سنة 1993، وهذا راجع إلى انخفاض الصادرات من سنة لأخرى خاصة مع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

أما فيما يتعلق بنتائج تجارة الخدمات فالجدول التالي يبين النتائج السلبية لقطاع التجارة الغير المنظورة

الجدول 05: تطور ميزان التجارة غير المنظورة للفترة 1993/1991

الوحدة 10⁶ دولار أمريكي

السنوات	1991	1992	1993
خدمات مدين	1.77	1.76	1.61
خدمات دائن	0.42	0.62	0.60
الرصيد	-1.35	-1.14	-1.01

المصدر: جاري فاتح، مرجع سابق، ص 138.

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن قراءة ما يلي: رغم انخفاض العجز من سنة لآخرى إلا انه يشكل قيمة لا بأس بها، وهذا راجع إلى ارتفاع تكاليف النقل و التأمين بالنسبة للبضائع و خاصة المحروقات، و كذلك تكاليف الصيانة مما يستوجب اللجوء إلى الاستدانة أو الواردات المنظورة لتغطية العجز المسجل.

الفرع الثالث: نتائج الاتفاق الائتماني الثالث أفريل 1994:

لقد عرف قطاع الفلاحة انخفاضا بلغ 5%⁽⁷³⁾ جراء تواصل فترة الجفاف. كما أن القطاع الصناعي هو الآخر عرف انخفاضا نظرا لانخفاض الإنتاج الصناعي العمومي الذي يشكل 75% من القيمة الإجمالية كما أن أعمال التخريب التي كانت تتعرض لها المنشآت الإنتاجية ساهم في انخفاض قدرات الإنتاج بشكل

(73) الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 210.

كبير، و تراجع التصدير في و عن التجارة الخارجية فقد شهدت هي الأخرى تدهورا كبيرا إذ سجل الميزان التجاري عجزا بلغ 1.025 مليار دولار و ذلك بسبب تدهور صادرات المحروقات نظرا للأعطاب مجال المنتجات نصف المصنعة.التقنية المسجلة في تلك الفترة كما أن انخفاض أسعار البترول التي انتقلت من 17.8 دولار سنة 1993 إلى 16.31 دولار سنة 1994.

و ما ساهم في تدهور الميزان التجاري هو الزيادة في الواردات من السلع الأجنبية التي استفادت من إجراءات التحرير و إلغاء العوائق كما اتفق مع صندوق النقد الدولي بالإضافة إلى الركود الذي شهدته قطاعات الإنتاج الوطنية.

و نظرا لبقاء عوامل العجز السابقة تؤثر في ميزان الخدمات فقد سجل هو الآخر عجزا بلغ 1.24 مليار دولار مما ساهم و لأول مرة منذ التسعينات بعجز في الميزان التجاري بلغ 1.84 مليار دولار. الفرع الرابع: نتائج اتفاق التمويل الموسع 1998/1995.

لقد ساهم دعم الدولة للفلاحة، و كذا دعم الاستثمار فيها إلى ارتفاع نسبة النمو، غير أنها – النتائج – كانت متذبذبة نوعاً ما، نظراً لكون هذا القطاع مازال مرتبطاً أساساً بالأحوال الجوية و التغيرات المناخية.

و لقد كان للقطاع الخاص دفع كفل بعث النمو في هذا القطاع الحساس، كما عرف القطاع الصناعي العديد من الاضطرابات، حيث سجل معدل نمو إيجابي بلغ 4.6% سنة 1998 ثم انخفض إلى 3.1% عام بعد ذلك، نظراً لعدم وجود إستراتيجية صناعية تنظم

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

هذا القطاع، و لضعف الاستثمار الأجنبي و المحلي قسط في تدهور القطاع الصناعي، إذ فاق الادخار الاستثمار بين 1996/1997.

أما قطاع المحروقات، فقد سجل معدلات موجبة، إذ ساهم سنة 2000 بـ 35% من الناتج الداخلي الخام، رغم أن أسعار البترول بقيت رهيبية في الأسواق الدولية. و للتجارة الخارجية جانب مهم في الاقتصاد الجزائري، إذ سجل الميزان التجاري سنة 1995 رصيماً موجباً حسبما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور الميزان التجاري للفترة 1995/2000.

الوحدة: 10⁶ دولار أمريكي.

2000	1999	1998	1997	1996	1995	السنوات السات
9173	9164	9403	8687	9098	10761	الواردات CAF(*)
22031	12522	10213	13889	13375	10240	الصادرات FOB(*)
12858	3358	810	5202	4277	-521	الميزان التجاري

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك CNIS

من خلال الجدول السابق يتبين أن سنة 1995 سجلت عجزاً بـ 521 مليون دولار، و ذلك راجع إلى أن الواردات سنة 1994 ارتفعت كما قلنا آنفاً، كما عاود الارتفاع ليسجل فائض في السنتين المتتاليتين 1996 و 1997. و مع تدهور أسعار النفط سنة 1998 إذ وصل سعر البرميل 12.94 دولار، سجل الميزان التجاري نقصاً وصل إلى 810 مليون دولار، لكنه سرعان ما سجل فائض سنة 1999 و 2000، إذ بلغ الفائض سنة 2000 إلى 12858 مليون دولار، و ذلك راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط و استقرار الواردات، كما يتضح لنا من خلال الجدول السابق مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

المبحث الثاني: السياسة التجارية بعد 1998 (الاتفاق الموسع).

إذا رأينا إلى الاقتصاد الجزائري بعين الرضا نتيجة لما حققه من فائض في الميزان التجاري بعد 1998، فإنه لا يمكن إغفال أنه اقتصاد هش يعتمد كلية على عائدات البترول، إذ لم تتعد أبداً صادرات الجزائر خارج نطاق المحروقات 1 مليار دولار.
المطلب الأول: هيكلية الصادرات والواردات.
الفرع الأول: هيكلية الصادرات:

المتفحص لهيكل الصادرات الجزائرية نجد أنها تعتمد أساساً على المحروقات - كما أسلفنا - و تأتي في المرتبة الثانية المنتجات نصف المصنعة و هذا ما يظهره الجدول الآتي:

لجدول 07: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 1998/2005.

(*) CAF = الواردات: عادة ما يحسب على أساس نفقات النقل و التأمين في حدود البلد المستورد.
FOB = الصادرات: عادة ما تحسب على أساس القيمة عند حدود البلد المصدر.

الوحدة: 10⁶ دولار

2005		2004		2003		2002		2001		2000		1999		1998		السنوات البيان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
0.15	67	0.18	59	0.19	48	0.18	35	0.14	28	0.14	32	0.19	24	0.26	27	المواد الغذائية
97.95	43488	97.56	31302	97.26	23939	96.10	18091	96.61	18484	97.22	21419	96.5	12084	96.49	9855	الطاقة و المحروقات
0.30	134	0.28	90	0.2	50	0.27	51	0.19	37	0.2	44	0.32	41	0.44	45	المواد الخام
1.46	651	1.77	571	2.06	509	2.92	551	2.63	504	2.11	465	2.24	281	2.48	254	منتجات نصف مصنعة
0	0	0	0	0.004	1	0.11	20	0.11	22	0.04	11	0.2	25	0.06	7	سلع التجهيز الفلاحي
0.08	36	0.14	47	0.12	30	0.26	50	0.23	45	0.21	47	0.37	47	0.08	9	سلع التجهيز الصناعي
0.04	19	0.04	14	0.14	35	0.14	27	0.06	12	0.05	13	0.15	20	0.15	16	سلع استهلاكية غير الغذائية
100	44395	100	32083	100	24500	100	28185	100	21919	100	22030	100	12005	100	10213	المجموع

النسبة للصادرات:

ضرورة ارتفاع الطلب على المنتجات الجزائرية لكي يرتفع حجم الصادرات .
الشيء الذي لم يحدث بالنسبة لصادرات الجزائرية فحدث عكس ما كان يتوقع من هذا التخفيض لأن
صادرات الجزائر كما هو معروف متكونة بنسبة 95 % من المحروقات، و سعرها يتحدد وفقا لقانون
العرض و الطلب على هذه السلعة و حجم الصادرات من هذه المواد لا يمكن أن تؤثر فيه سياسة
تخفيض الدينار، و لقد اتخذ البنك المركزي قرار تخفيض الدينار بنسبة 22% في سبتمبر 1991 تطبيقا
لشروط اتفاقية صندوق النقد الدولي إذ أصبح الدولار الأمريكي الواحد = 24 د ج في سنة 1993 .

و أمام عدم توفر شروط نجاح سياسة التخفيض في القضاء على العجز ارتفعت الكتلة النقدية مما أدى ارتفاع التضخم من 16% إلى 40% سنة 1991 .

فأنت هذه العملية في الجزائر بنتائج عكسية أثرت سلبيا على التنمية الاقتصادية و مستوى المعيشة للفرد و من بين الآثار:

- ارتفاع أسعار الواردات من سلع التجهيز مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاع قيمة المنتجات المحلية مما يؤثر سلبا على مستوى الإنتاج من حيث الكم و النوعية فيجعلها غير قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية داخل السوق الوطنية .
 - ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية (المواد الغذائية الضرورية ذات الاستهلاك الواسع) مما كلف خزينة الدولة مبالغ مرتفعة لدعمها كالحليب ، الدقيق ، الأدوية الخ.
- انخفاض الادخار و بالتالي نقص الاستثمار.

ما يمكن استخلاصه من الجدول السابق هو استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات، هذه الأخيرة خطت الوضعية الهشة للاقتصاد الوطني، إذ انتقلت من 9855 مليون دولار سنة 1998 إلى 18484 مليون دولار سنة 2001، لتقفز سنة 2005 إلى 43488 مليون دولار، و ذلك راجع إلى الارتفاع المذهل في أسعار البترول، إذ بلغ سعره في الأسواق الدولية حوالي 60 دولار للبرميل، كما يمكن ملاحظة قيمة الصادرات مقارنة بقيمة صادرات المحروقات سوف نجد أنها لا تتعدى 290 مليون دولار، و تقلص هذا المبلغ (173 مليون دولار) في الفترة 2002/2005.

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

ووقوفاً عند تحليلنا للجدول، نقف عند نقطة مهمة للغاية ألا و هي: بعد كل الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي⁽⁷⁴⁾ و الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من 1989 إلى غاية 1998 بقي اقتصادها في تبعية شبه مطلقة للمحروقات، لذا وجب السؤال: ما كانت فائدة الإصلاحات على قطاع التجارة الخارجية ؟ ثم أو لم يكن مغزى الإصلاحات محاولة تجاوز عقبة الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري ؟

أما فيما يخص تراجع نسبة صادرات التجهيز الفلاحي، فيمكن تفسيره بالإصلاحات المتخذة من طرف وزارة الفلاحة، و التي كانت تسعى من خلالها إلى تنشيط قطاع الفلاحة في إطار ما يسمى بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي شرع في تطبيقه فعلياً بدءاً من سنة 2000، و الذي تم تدعيمه بمخطط التنمية الريفية (PNDR) منذ سنة 2004. كما ساهما هذين المخططين في ارتفاع صادرات المواد الغذائية نسبياً خلال تلك الفترة.

(74) صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: هيكله الواردات:

لقد كانت واردات الجزائر و منذ الاستقلال تمثل المواد الغذائية فيها النسبة الكبرى. و ذلك يعود لضعف فعالية القطاع الفلاحي الذي يكفل هذه المهمة. و من خلال الجدول الآتي نستطيع استجلاء التركيبة الهيكلية لواردات الجزائر خلال الفترة 1998 و 2005.

الجدول 08: التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2005/1998.

الوحدة: 10 مليون دولار.

2005		2004		2003		2002		2001		2000		1999		1998		السنوات البيان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
17.81	3570	19.64	3597	19.78	2678	22.81	2740	24.09	2395	26.32	2415	25.17	2307	26.93	2533	المواد الغذائية
0.96	193	0.94	173	0.84	114	1.20	145	1.39	139	1.4	129	1.68	154	1.33	126	الطاقة و المحروقات
3.65	732	4.28	784	5.09	689	4.67	562	4.80	478	4.66	428	5.11	469	5.74	540	المواد الخام
19.86	3981	19.90	3645	21.10	2857	19.45	2336	18.83	1872	18.04	1655	16.88	1547	18.31	1722	منتجات نصف مصنعة
0.92	186	0.94	173	0.95	129	1.23	148	1.55	155	0.92	85	0.78	72	0.45	43	سلع التجهيز الفلاحي
41.57	8333	38.99	7139	36.61	4955	36.83	4423	34.55	3435	33.44	3068	35.12	3219	33.18	3120	سلع التجهيز الصناعي
15.21	3049	15.27	2797	15.60	2112	13.78	1655	14.74	1466	15.18	1393	15.23	1396	14.02	1319	سلع استهلاكية غير الغذائية
100	20044	100	18308	100	13534	100	12009	100	9940	100	9173	100	9164	100	9403	المجموع

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS).

من خلال النظرة العامة لمعطيات هذا الجدول، نلاحظ تزايد الواردات بشكل تصاعدي خلال الفترة 2005/1998، حيث مثلت قيمة 9403 مليون دولار خلال سنة 1998، و 9940 مليون دولار سنة 2001 وصولاً إلى 20044 مليون دولار سنة 2005، هذا الارتفاع في الواردات بالدرجة الأولى يعود إلى الزيادة في واردات المواد الغذائية التي شهدت تزايداً معتبراً بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة، و التي تأثرت سلباً بالتقلبات المناخية.

أما عن سلع التجهيز الصناعي فقد احتلت حصة الأسد من مجموع الواردات، إذ بلغت 3435 مليون دولار سنة 2001، بعدما كانت 3120 مليون دولار سنة 1998، لتقفز سنة 2005 إلى 8333 مليون دولار، هذا ما يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي و المنشآت القاعدية، مفسرة بسياسة الاستثمار و مخطط الإنعاش الاقتصادي.

9 - الميزان التجاري للفترة 2005/1998.

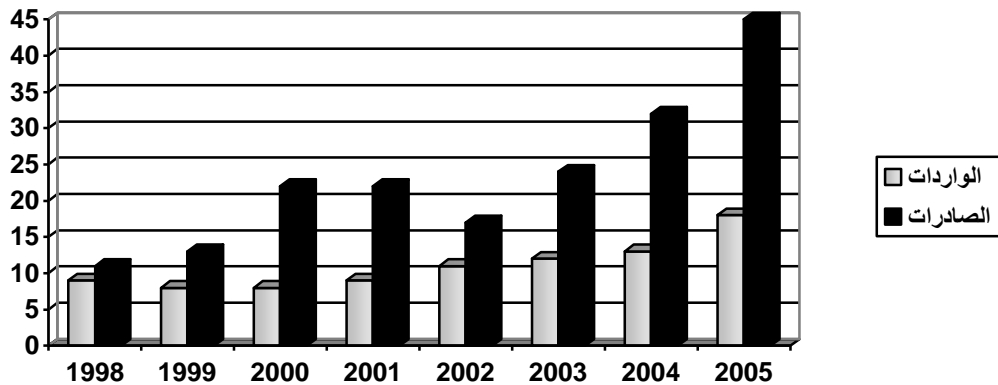
الوحدة: 10⁶ مليون دولار.

2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
20044	18308	13534	12009	9940	9173	9164	9403	الواردات (CAF)
44395	32083	24612	18825	19132	22031	12522	10213	الصادرات (FOB)
24351	13775	11078	6816	9192	12858	3358	810	الميزان التجاري
221.48	175.24	181.85	156.75	192.47	240.17	136.64	108.61	معدل التغطية (%)

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS).

كما يمكن تحسين معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) الميزان التجاري للفترة 1998-2005.



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على معطيات جدول الميزان التجاري السابق.

من خلال تحليلنا للجدول و الشكل السابقين نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنوات 1998 و 2002، و الذي هو نتاج التذبذب في الواردات أساساً، في مقابل التزايد المستمر للصادرات خلال هذه الفترة، و هو ما يظهر كذلك في معدل التغطية. ثم شهد هذا الفائض تزايداً مستمراً خلال سنوات 2003-2005 و هو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة. إن ما سبق ذكره يمكن تفسيره بالمخططات التنموية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2005 مثل مخطط الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ... إضافة إلى فتح مجالات الاستثمار المحلي و الأجنبي في مختلف القطاعات، مما كان له الأثر البارز في الميزان التجاري، خاصة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية و المواد الخام التي تحتاجها هذه المخططات، مما أعطى دفعا قويا للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشراكات الأجنبية و ترقية الاقتصاد الوطني و تشجيع التصدير خاصة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية و بعض الصناعات الخفيفة.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسة التجارية الجزائرية بعد الاستقلال. إذ انتهجت الجزائر النهج الاشتراكي، فاعتمدت على سياسة المخططات المركزية في تسيير اقتصادها، بدءاً بالمخطط الاستعجالي الأول الذي جاء للنهوض بالاقتصاد الوطني، و ليليه بعد ذلك أربع مخططات إلى غاية أواخر الثمانينات.

كل تلك المخططات لم تحقق ما كان مرجواً منها خاصة في ظل الأزمة العالمية لسنة 1986 و ما صاحب من انهيار الاقتصاد الوطني نظراً لاعتماده على البترول، حينها لجأت السلطات آنذاك إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها على الخروج من وضعية الاقتصاد الصعبة. فأمضت معه عدة اتفاقات و بشروط كانت في بعض الأحيان تعجيزية فطالبها بإعادة هيكلة الاقتصاد و حل المؤسسات و طرد العمال... الخ. لكن تلك المرحلة لم تدم طويلاً فعاود الاقتصاد الوطني انتعاشه بفضل الطفرة البترولية الحالية.

الفصل الثالث : تحليل تطور الميزان التجاري للجزائر (2005-2015)

المبحث الأول : تحليل تطور الصادرات للفترة (2005-2012)

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور الصادرات، وذلك بتقديم الهيكل السلعي للصادرات، بالإضافة الى التوزيع الجغرافي لها ومعرفة الزبائن التجاريين الأساسيين للجزائر خلال الفترة الممتدة من

(2005-2015)

المطلب الأول: التركيبة السعوية للصادرات

جدول رقم (09) : تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة (2005-2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان السنوات	الطاقة والمحروقات	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية		
									قيمة	نسبة
2005	45588	907	67	134	656	-	36	14	قيمة	
	98.05	1.95	0.14	0.29	1.41	-	0.08	0.03	نسبة	
2006	53608	1183	73	795	828	-	44	43	قيمة	
	97.84	2.16	0.13	0.36	1.51	-	0.08	0.08	نسبة	
2007	59605	1311	92	153	988	-	44	34	قيمة	
	97.85	2.15	0.15	0.25	1.62	-	0.07	0.06	نسبة	
2008	77192	1954	121	340	1390	-	69	34	قيمة	
	97.53	2.47	0.15	0.43	1.76	-	0.09	0.04	نسبة	
2009	44411	1066	113	170	692	-	25	49	قيمة	
	97.66	2.34	0.25	0.37	1.52	-	0.05	0.11	نسبة	
2010	56143	1619	305	165	1089	-	27	33	قيمة	
	97.20	2.80	0.53	0.29	1.89	-	0.05	0.06	نسبة	
2011	71662	2140	357	162	1495	-	36	16	قيمة	
	97.10	2.90	0.48	0.22	2.03	-	0.05	0.02	نسبة	
2012	70571	2048	314	167	1519	-	30	18	قيمة	
	97.18	2.82	0.43	0.23	2.09	-	0.04	0.02	نسبة	

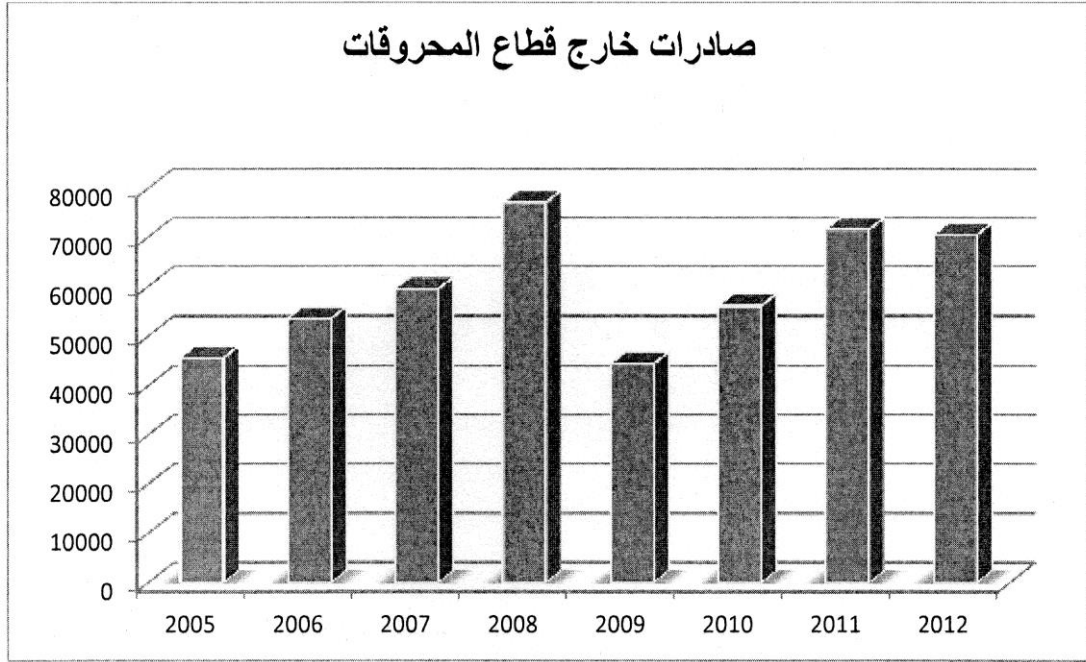
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع بنك الجزائر [/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

- (2009-2005): النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010
- (2012-2010): النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014،

انطلاقا من معطيات الجدول (09) نقوم بتحليل كل من صادرات قطاع المحروقات وصادرات خارج قطاع المحروقات، كل واحدة على حدى وهي كالاتي:

❖ **صادرات قطاع المحروقات:** شهدت قيمة صادرات قطاع المحروقات انتعاشا مستمرا حيث قدرت أعلى قيمة لها بـ 77192 مليون دولار أمريكي سنة 2008 أي بنسبة 97.53 % من إجمالي الصادرات لهذا العام إلا أنه تتخللها بعض الانخفاضات الطفيفة حيث كانت أدنى قيمة لها تقدر بـ 44411 مليون دولار أمريكي عام 2009 وهذا بسبب انخفاض سعر البترول وهذا راجع الى الأزمة المالية العالمية ، وكذلك ما سببته من كساد اقتصادي عالمي، إلا أنها كانت تغطي نسبة 97.66% من إجمالي الصادرات لهذا العام. ونوضح هذا التطور في الشكل التالي:

شكل رقم : (03-01) تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة (2005-2012)
الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية



المصدر: من إعداد الطالب- بالاعتماد على الجدول رقم (08)

❖ **الصادرات خارج قطاع المحروقات:**

نقوم بتحليل كل سلعة من الصادرات على حدى، ومن ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات كالتالي:

- **المواد نصف المصنعة:** تحتل المواد نصف المصنعة المرتبة الأولى في قطاع الصادرات خارج المحروقات من خلال الملاحظة في الجدول رقم (09) ، وقد شهدت انتعاشا مستمرا في قيمتها حيث انتقلت من 656 مليون دولار أمريكي عام 2005 إلى قيمة تقدر ب 1390 مليون دولار أمريكي عام 2008 ، ثم تراجعت قيمتها إلى أن تصل إلى 692 مليون دولار أمريكي عام 2009 ، ثم سجلت انتعاشا مرة أخرى ابتداء من عام 2010 حيث انتقلت من 1089 مليون دولار أمريكي إلى 1519 مليون دولار أمريكي إلى عام 2015.
- **المواد الأولية:** تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير غير النفطي كما هو ملاحظ في الجدول (08) حيث نلاحظ أن قيم الصادرات من المواد الأولية هي منخفضة عامة، فالملاحظ أن قيمة الصادرات للمواد الأولية كانت تقدر ب 134 مليون دولار امريكي وهي أدنى قيمة لها، ثم شهدت انتعاشا في قيمتها حيث قدرت ب 195 مليون دولار أمريكي عام 2006 ثم تراجعت إلى قيمة 153 مليون دولار أمريكي عام 2007 ثم كان انتعاش في قيمتها فوصلت عام 2008 إلى قيمة تقدر ب 340 مليون دولار أمريكي وهي أعلى قيمة سجلت في هذه الفترة، ثم تراجعت تراجعاً مستمرا ابتداء من سنة 2009، حيث قدرت هذه القيم بـ (170، 165، 162، 167) لعام (2009، 2010، 2011، 2012) على التوالي.
- **المواد الغذائية:** تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات خارج المحروقات تختلف نسب وقيمة الصادرات للمواد الغذائية من سنة لأخرى حيث شهدت تحسنا طفيفا من عام (2005- 2008) حيث كانت تقدر قيمتها 67 مليون دولار أمريكي و 121 مليون دولار أمريكي على التوالي أي نسبة 0.15% لعام 2008 من إجمالي الصادرات ، ثم شهدنا انخفاض عام 2009 في قيمة صادرات المواد الغذائية تقدر ب 113 مليون دولار أمريكي ، ثم تبدأ القيمة بالتزايد لتصل عام 2010 على قيمة 305 مليون دولار أمريكي ثم 357 مليون دولار أمريكي عام 2011 ثم نلاحظ إنخفاضا نسبيا عام 2012.
- **التجهيزات الصناعية:** وتحتل المرتبة الرابعة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث سجلت قيم مختلفة من عام لآخر، حيث سجلت أدنى قيمة لها عام 2009 حيث قدرت ب 25 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 0.05 % من إجمالي الصادرات لهذا العام، وسجلت أعلى قيمة لها تقدر ب 69 مليون دولار أمريكي لعام 2008 أي بنسبة 0.09 % من إجمالي الصادرات لهذا العام.

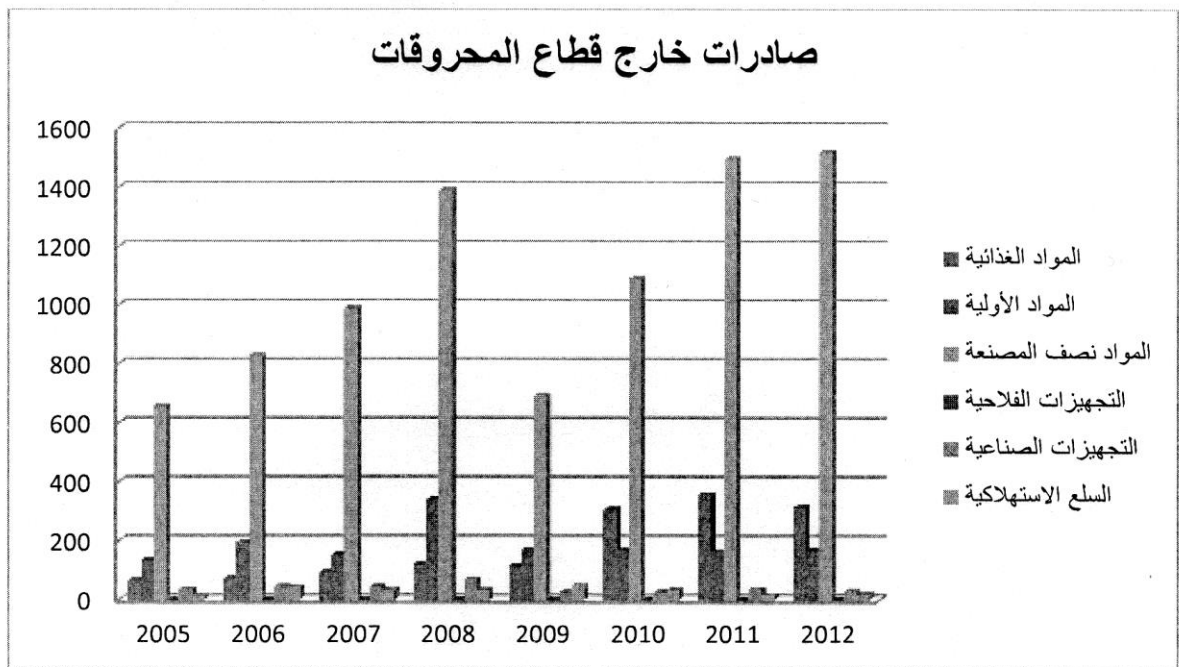
• السلع الاستهلاكية: تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث شهدت ارتفاعا إلى 49 مليون دولار أمريكي سنة 2009 مقارنة بقيمة تقدر بـ 34 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ثم تراجعت في قيمتها ابتداء من عام 2010، حيث أخذت أدنى قيمة لها سنة 2005 تقدر بـ 14 مليون دولار أمريكي.

• التجهيزات الفلاحية: تحتل المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات خارج المحروقات، أي لم تعتمد الجزائر على تصدير التجهيزات الفلاحية فكانت شبه معدومة.

ومن خلال الجدول رقم (09) يمكن وضع الجدول التالي لتوضيح ما سبق ذكره.

شكل رقم (02-03) : تطور التركيبة السلعية للصادرات خارج قطاع المحروقات

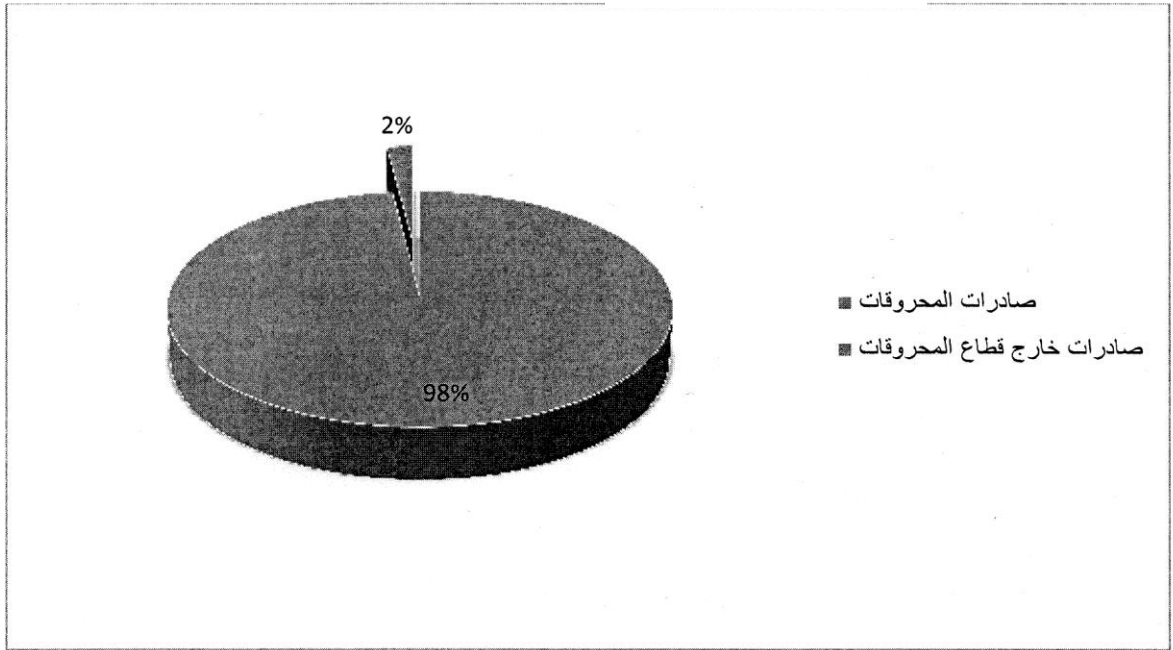
الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (09)

مما سبق نستنتج أن صادرات قطاع المحروقات تأخذ نسبة كبيرة جدا من إجمالي الصادرات مقارنة بالصادرات خارج قطاع المحروقات. كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (03-03) : هيكل التركيب النسبي للصادرات



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (09)

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات

تتنوع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج. وسنحاول القيام بتحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق والدول الأكثر أهمية الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات.

جدول رقم (10) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2012)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الأوروبي	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية)	14963	20546	25387	28614	15326	20278	24059	20029
باقي الدول الأوروبية	15	7	7	10	7	10	102	36
أمريكا الجنوبية	3124	2398	2596	2875	1841	2620	4270	4228
آسيا (دون الدول العربية)	1218	1792	4004	3765	3320	4082	5168	4683
دول المحيط	-	-	55	-	-	-	41	-
الدول العربية (دون المغرب العربي)	621	591	479	797	564	694	810	958
دول المغرب العربي	418	515	760	1626	857	1281	1586	2073
باقي الدول الإفريقية	49	14	42	365	93	79	146	62
المجموع	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الجمارك الجزائرية <http://www.douane.gov.dz> ،

من الجدول أعلاه يتضح أن الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية حيث يتبين أنها تتوزع على

المجموعات الآتية:

❖ الاتحاد الأوروبي: الأهمية والمكانة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوروبي كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة

فترة (2005-2012)، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث كانت تسجل نسب مختلفة من عام

2005 إلى 2007 بمقدار ضئيل حيث سجلت عام 2005 بمقدار 25593 مليون دولار أمريكي إلى أن

تشهد ارتفاعا إلى أن تصل إلى قيمة 41246 مليون دولار أمريكي عام 2008، ثم تتراجع إلى أن تصل عام 2012 لقيمة 39797 مليون دولار أمريكي .

❖ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية): تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الأوربي، فهي بذلك تصل إلى أعلى قيمة لها تقدر بـ 28614 مليون دولار أمريكي عام 2008، لتتراجع عام 2009 إلى قيمة 15326 مليون دولار أمريكي، وترتفع لقيمة 20278 مليون دولار أمريكي عام 2010، مع العلم انها سجلت أدنى قيمة لها سنة 2005 بقيمة 14963 مليون دولار أمريكي.

❖ باقي الدول الأوروبية: عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة ارتفاعا حاد عام 2011 بـ 102 مليون دولار أمريكي بعدما كانت لا تتجاوز 10 مليون دولار أمريكي عام 2010.

❖ أمريكا الجنوبية: تميزت قيمة الصادرات نحو هذه المجموعة بالتراجع عام 2009 مسجلة قيمة 1841 مليون دولار أمريكي، وسجلت ارتفاع عام 2010 و 2011 على التوالي بقيمة 2620 مليون دولار أمريكي و 4270 مليون دولار أمريكي، لتتراجع عام 2012 بقيمة 4228 مليون دولار أمريكي لتصل عام 2013 إلى 2965 مليون دولار أمريكي.

❖ آسيا (دون الدول العربية): عرفت منطقة آسيا إقبال متزايد على الصادرات الجزائرية بلغت أقصاها عام 2011 بقيمة 5168 مليون دولار أمريكي، ثم تبدأ بالانخفاض عام 2012 بقيمة 4683 مليون دولار أمريكي مليون دولار أمريكي.

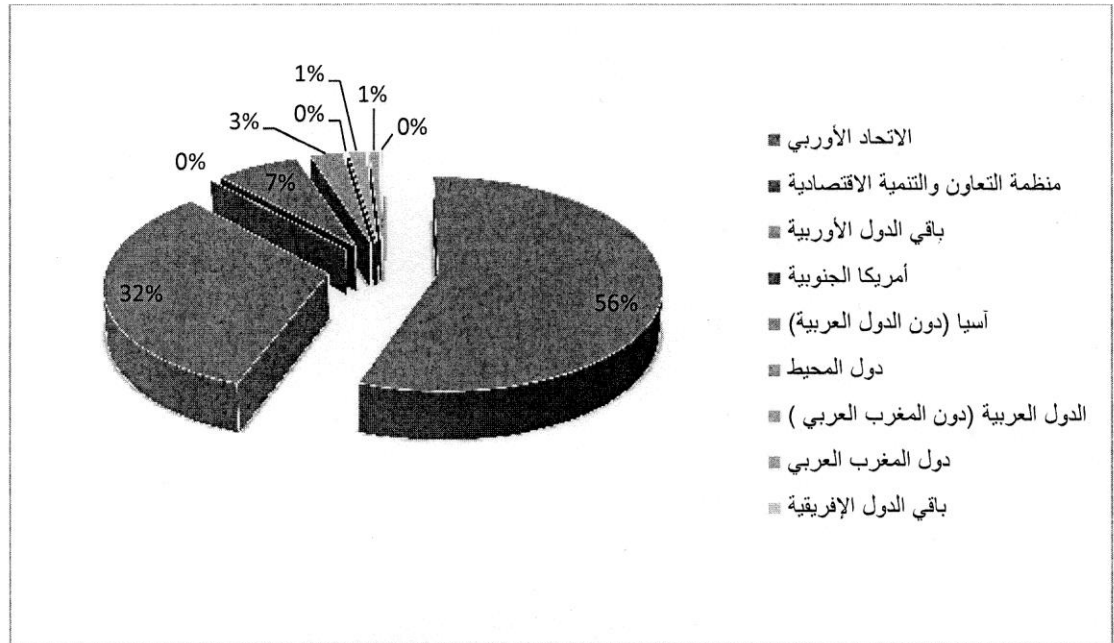
❖ دول المحيط: على مدى السنوات الموضحة في الجدول أعلاه لم تقم الجزائر بأي عملية تصدير نحو هذه المجموعة سوى تلك التي قامت عام 2007 بقيمة 55 مليون دولار أمريكي وعام 2011 بقيمة 41 مليون دولار أمريكي، حيث كانت تمثل نسب ضئيلة جدا أو شبه معدومة.

❖ الدول العربية (دون المغرب العربي): لم تستفيد الجزائر كثيرا من هذه المنطقة، حيث بلغت صادرات الجزائر نحوها ما قيمة 958 مليون دولار أمريكي عام 2012، وهي أعلى قيمة على مدى فترة (2005-2015)

❖ دول المغرب العربي: على عكس الدول العربية فقد شهدت صادرات الجزائر ارتفاعا مستمرا نحو دول المغرب العربي، والتي وصلت إلى أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة إلى قيمة 2073 مليون دولار أمريكي عام 2012.

❖ باقي دول إفريقيا: سجلت الصادرات ما قيمة 365 مليون دولار أمريكي، كأعلى قيمة لها عام 2008 لتتراجع قيمها إلى أن تصل إلى قيمة 67 مليون دولار أمريكي عام 2012. وأدنى قيمة لها سجلت أثناء هذه الفترة سنة 2006 بقيمة 14 مليون دولار أمريكي.

شكل رقم (03-04) لتوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2012-2005)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (10)

المطلب الثالث: أهم زبائن الجزائر في سنة 2012

يظهر لنا الجدول الموالي، أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال التصدير خلال سنة 2012، اذ يمكن من خلال هذا الجدول معرفة أهم الدول التي تستورد من الجزائر، والهدف من ذلك هو معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكثف اقتصادي واحد في تصريف صادرات الجزائر.

ويكون الجدول كالاتي:

جدول رقم (11) : أهم زبائن الجزائر في سنة 2012

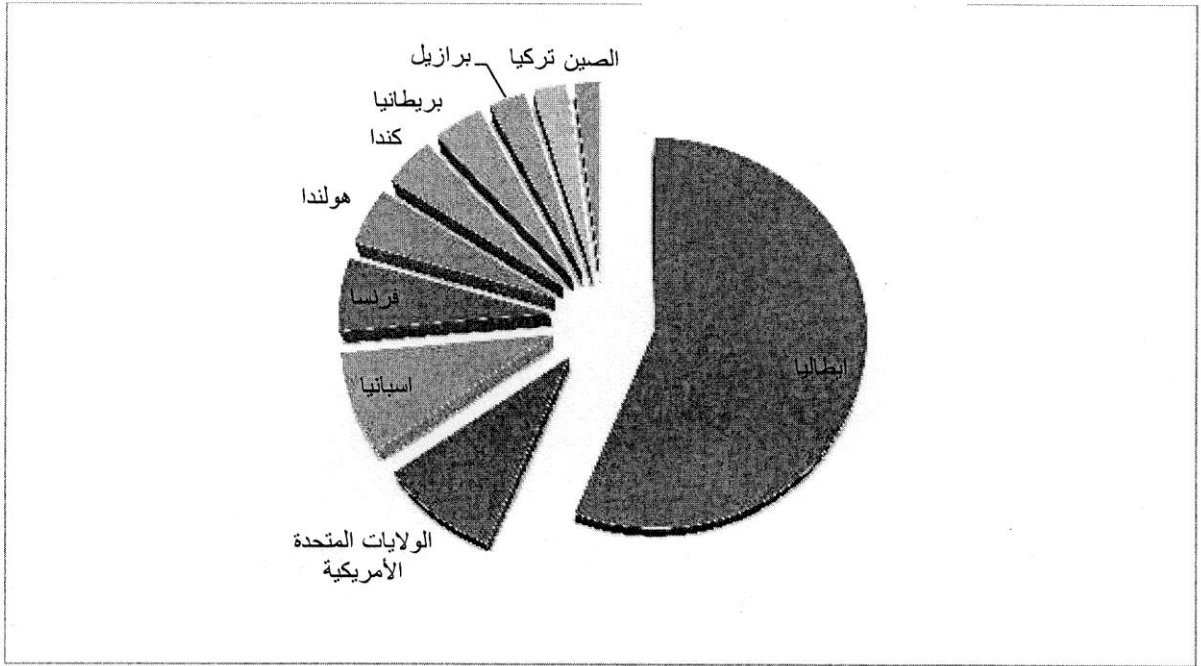
الوحدة: مليون دولار أمريكي

الرتبة	البلد	القيمة
01	ايطاليا	71866
02	الولايات المتحدة الأمريكية	11513
03	اسبانيا	10778
04	فرنسا	7809
05	هولندا	6124
06	كندا	5257
07	بريطانيا	5082
08	برازيل	3668
09	تركيا	3395
10	الصين	2625

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية <http://www.algex.dz> ،

من خلال الجدول رقم (11) ، نلاحظ أن ايطاليا تحتل صدارة المتعاملين مع الجزائر في إطار التصدير لسنة 2012، حيث تستورد من الجزائر ما قيمة 71866 مليون دينار أمريكي، وتليها في المراتب الموالية كل من (الولايات المتحدة الأمريكية، اسبانيا، فرنسا، هولندا، كندا) التي تستورد من الجزائر ما قيمته على التوالي: (11513، 10778، 7809، 6124، 5257، 5082) مليون دولار أمريكي، أما المراتب الأربعة الأخير لهذا العام نجد على الترتيب كل من (بريطانيا، برازيل، تركيا، الصين) التي تصدر لها الجزائر ما قيمته على التوالي: (3668، 3395، 2625) مليون دولار أمريكي. ويمكن توضيح ما سبق في الشكل التالي:

شكل رقم (03-05) : أهم زبائن الجزائر في سنة 2012



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (11)

المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري

إن الهدف المرجو من دراستنا في هذا المبحث هو تحليل تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري، وتطور كل من الواردات والصادرات بالنسبة للنتاج الداخلي الخام.

المطلب الأول: تحليل الواردات والصادرات بالنسبة للنتاج الداخلي الخام

نقوم في هذا المطلب بتحليل تطور الواردات والصادرات بالنسبة للنتاج الداخلي الخام. حيث أن نصيب الواردات من الناتج الداخلي الخام، يعني مدى مساهمة الواردات في الطلب المحلي، فالاقتصاد الجزائري يرتبط بشكل كبير بالأسواق الخارجية عن طريق عملية الاستيراد وهذا لسد احتياجاته الى مختلف السلع الرأسمالية والاشترائية. كما أن العلاقة التي تربط الصادرات بالنسبة للنتاج الداخلي الخام تبرز من خلال مؤشر القدرة على التصدير أي نصيب الصادرات من الناتج الداخلي الخام وما مدى قدرة الصناعات التصديرية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

الشكل التالي يبين تطور كل من الواردات والصادرات والنتاج الداخلي الخام خلال الفترة (2011-2005):

جدول رقم (12) : نسبة الواردات والصادرات من الناتج الداخلي الخام للفترة (2011-2005)

الوحدة: مليون دينار

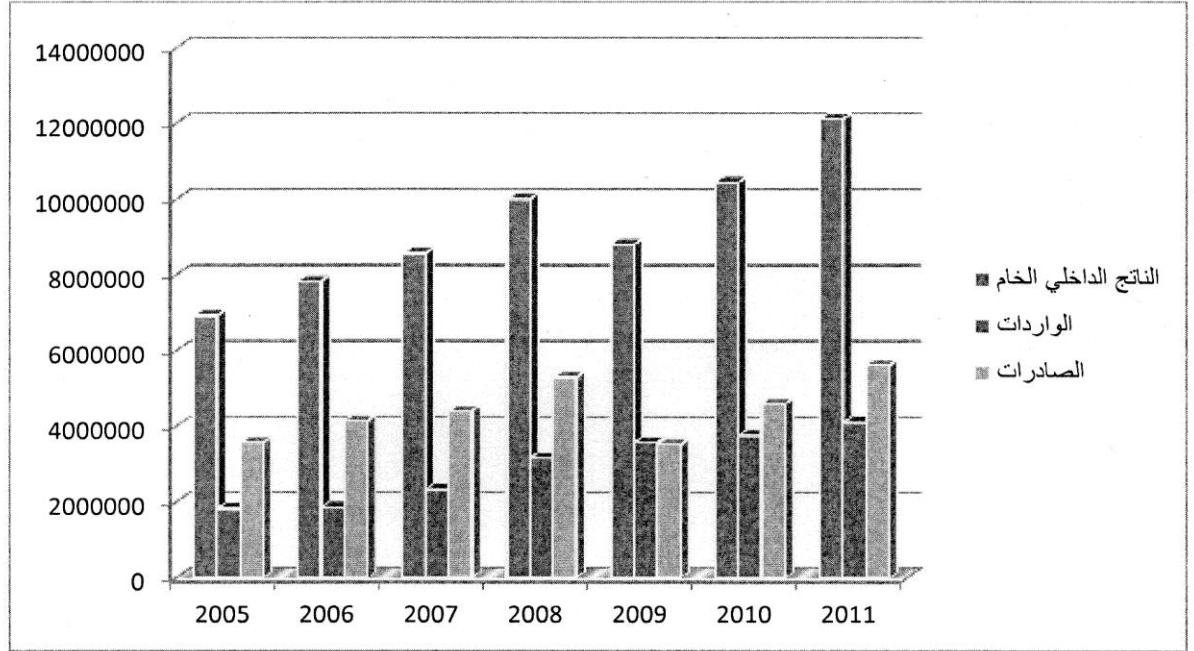
البيان السنة	الناتج الداخلي الخام PIB	الواردات	الصادرات	نسبة الواردات PIB	نسبة الصادرات PIB
2005	6930153,4	1820427,1	3569649,3	26,29	51,51
2006	7837002,1	1863501,3	4149706,9	23,78	52,95
2007	8567945,6	2326059,4	4402231,8	27,15	51,38
2008	10002344,7	3170777,2	5298034,6	31,70	52,97
2009	8809620,8	3583772,0	3525855,1	40,69	40,02
2010	10447305,9	3768002,9	4610102,5	36,06	44,12
2011	12109503,6	4114739,8	5630649,3	46,50	46,49

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: <http://www.ons.dz>

ويمكن ترجمة أرقام الجدول إلى الشكل البياني التالي:

شكل رقم (03-06) : تطور الواردات والصادرات بالنسبة للناتج الداخلي الخام للفترة 2005-2011

الوحدة: مليون دينار جزائري



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12)

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (12) والشكل رقم (03-06) ، في هذه الفترة (2005-2011) أن الناتج الداخلي الخام (PIB) عرف تطورا ملحوظا، حيث أخذ قيمة 6930153,4 مليون دينار جزائري سنة 2005 إلى أن وصل إلى قيمة 12109503,6 مليون دينار جزائري في سنة 2011، غير أنه في سنة 2009 انخفضت قيمة الناتج الداخلي الخام بقيمة تقدر بـ 8809620,8 مليون دينار جزائري، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذه الفترة انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية التي برزت في 2008 وظهرت آثارها في عام 2009.

فبالنسبة لنسبة الواردات بالنسبة للناتج الداخلي الخام عرفت هي الأخرى تطورا في نسبتها خلال (2005-2011) غير أنه شهدت تذبذبا في بعض سنوات هذه الفترة ، حيث قدرت أعلى نسبة لها بنسبة 46.50% سنة 2011، وأدنى نسبة لها سنة 2006 بـ 23.78%.

وبالنسبة للصادرات فقد عرفت ارتفاعا ولكن أكبر مما شهدته الواردات، وبالتالي نجد أن نسبة الصادرات بالنسبة للنتاج الداخلي الخام وصلت أعلى نسبة لها سنة 2008 قدرت بـ 52.97%، وأدنى قيمة لها 40.02% سنة 2009 وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول.

مما سبق نستنتج أن ارتفاع نسبة الواردات بالنسبة لـ(PIB) يرجع تفسيره لأسباب عدة منها عدم مرونة العرض المحلي سواء فيما يخص الحاجات الغذائية او السلع التحويلية، ونمو الطلب على السلع الاستهلاكية . أما فيما يتعلق بنسبة الصادرات لـ(PIB) نجد أن أهمية الصادرات للنتاج الداخلي الخام راجع للمكانة المميزة التي تحتلها صادرات المحروقات التي يتم الطلب عليها من قبل الدول الصناعية، وبهذا أصبحت البلد تابعة للسوق الخارجية في تزويده بالسلع الاستهلاكية والانتاجية التي بحاجة إليها.

المطلب الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال الفترة (2005-2012)، من بينها سير تنفيذ عقد شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوربي، الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007 وبرزت في 2008، وظهرت آثارها على الاقتصاد الجزائري في 2009. ومنه سنقوم بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة. و الجدول التالي يبين رصيد الميزان التجاري وهو كما يلي.

جدول رقم (13) : رصيد الميزان التجاري للفترة (2005-2012)

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الميزان التجاري	26.47	34.06	34.24	40.52	7.78	18.20	25.96	20.17

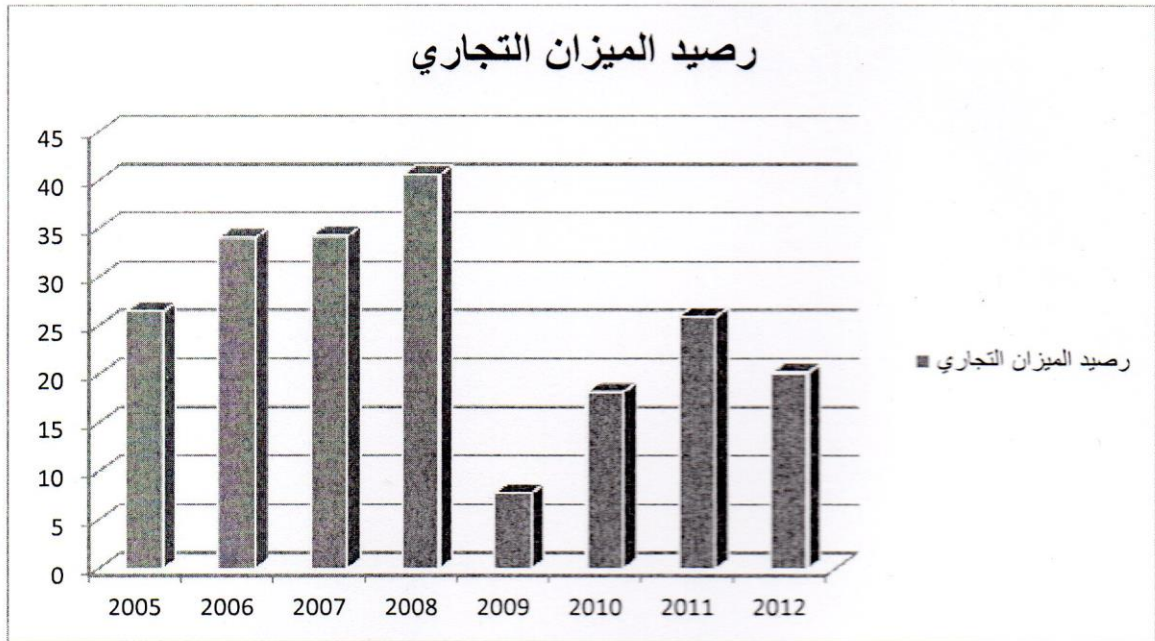
المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz>

- (2005-2009): اسرة الاحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010،
- (2010-2012): النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014،

يمكن ترجمة رصيد الميزان التجاري في الشكل البياني التالي:

شكل رقم (03-07) : تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (2005-2012)

الوحدة: ملايين الدولارات الأمريكية



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (13)

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين، يتبين لنا أن الميزان التجاري سجل طيلة الفترة

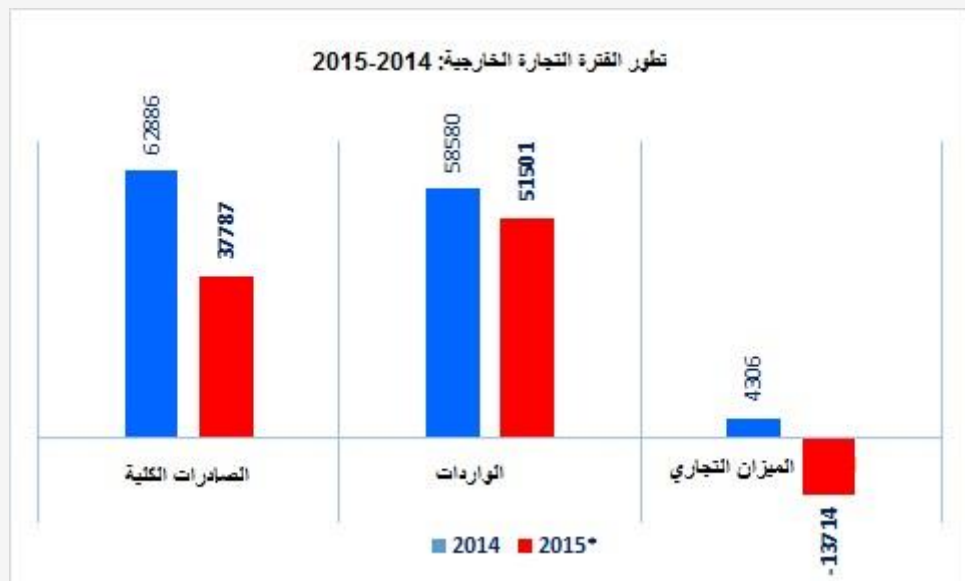
(2005-2012) فائضا بقيم متذبذبة حيث يأخذ أكبر قيمة له خلال الفترة المدروسة عام 2008 بقيمة 40.52 مليار دولار وأدنى قيمة له عام 2009 بقيمة 7.78 مليار دولار وما يفسر هذا الانخفاض من خلال الشكل (04-11) حيث أخذت الصادرات أدنى قيمة لها في هذا العام مما أدى إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها. ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 18.20 مليار دولار يعود هذا إلى سبب تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت بها الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة.

المطلب الثالث : حصلة التجارة الخارجية في الجزائر الفترة: عام 2015

المؤشر العام

تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات تبادلات الخارجية الجزائرية خلال سنة 2015 إلى عجزا في الميزان التجاري ب **13.71 مليار دولار**، مقابل فائض **4,31 مليار دولار امريكي** المسجلة خلال سنة 2014. هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه.

من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعث نسب **73%** سنة 2015 مقابل **107 %** المسجلة سنة 2014.

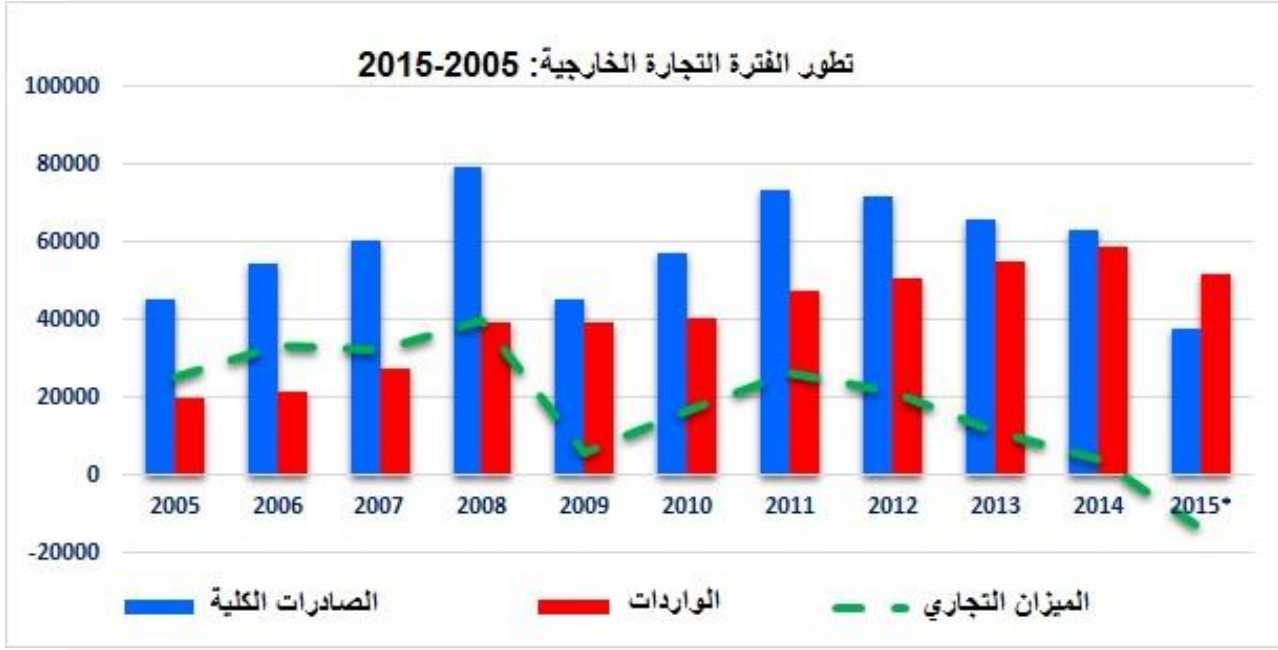


حويصلة نتائج الميزان التجاري
الفترة : سنة (2015/2005):*

القيمة بالمليون دولار

2015*	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	القيمة بالمليون دولار
2 063	2 582	2 165	2 062	2 062	1 526	1 066	1 937	1 332	1 158	1 099	الصادرات خارج مجال المحروقات
35 724	60 304	63 752	69 804	71 427	55 527	44 128	77 361	58 831	53 456	43 937	صادرات المحروقات
37 787	62 886	65 917	71 866	73 489	57 053	45 194	79 298	60 163	54 613	45 036	مجموع الصادرات
51 501	58 580	54 852	50 376	47 247	40 473	39 294	39 479	27 631	21 456	20 048	الواردات
-13 714	4 306	11 065	21 490	26 242	16 580	5 900	39 819	32 532	33 157	24 989	الميزان التجاري

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية (CNIS)
*معطيات مؤقتة

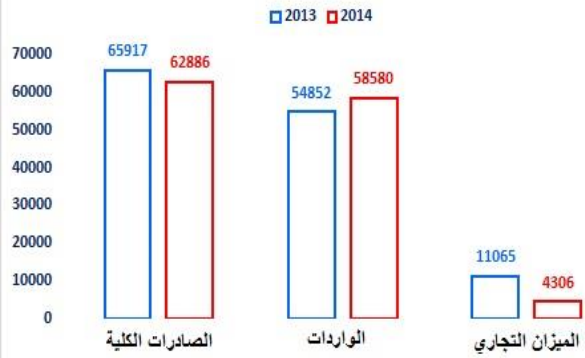


تطور الفترة التجارية الخارجية: 2014-2015 *



الفصل الثالث : تحليل تطور الميزان التجاري للجزائر (2015-2005)

تطور الفترة التجارية الخارجية: 2013-2014



تطور الفترة التجارية الخارجية: 2012-2013



خلاصة الفصل الثالث

خلاصة:

إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، وهذا بعد معرفة وتحديد حالته التي تكون إما فائض أم عجز.

وبعد تحليل كل من الواردات والصادرات وجدنا أن الواردات تربط الجزائر بالخارج عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطع تلبيتها وتغطيتها على المستوى الدولي، وتعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته و ربطه بالأسواق الخارجية، و الصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج و إنشاء صناعات جديدة.

فمن خلال تحليل التركيبة السلعية للواردات نجد أن المواد الأكثر استيرادا من حيث الأهمية هي التجهيزات الصناعية ، والمواد نصف مصنعة. أما الصادرات نجد ان الطاقة والمحروقات هي في صدارة السلع المصدرة ، أما من خلال تحليل البنية الجغرافي للصادرات نجد أن ايطاليا هي أهم زبون للجزائر ، وفرنسا هي اهم شريك. فمن خلال هذه القيم التي سجلتها الصادرات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي نلاحظ أنه تعود أهمية الصادرات للنتائج المحلي الإجمالي للمكانة المميزة التي تحتلها المحروقات في الصادرات والتي يتم تحديد الطلب عليها معظم الدول الصناعية.

فمن خلال هذا التحليل وجدنا أن الميزان التجاري خلال هذه الفترة يكون في حالة فائض خاصة و انه سير تنفيذ اتفاق الشراكة بين الاتحاد الاوروبي و الجزائر سنة 2005، حيث يتناقص هذا الفائض في سنة 2009 نتيجة للأزمة المالية.

خاتمة عامة

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة وبارزة لجميع الدول، فمن خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من موارد من الدول الأخرى، فإما أن تكون الدولة مصدرة أو مستوردة للسلع والخدمات. فمن هنا تكون للدولة صادرات وواردات، تترتب عليها تحركات والتزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الأخرى، ويتم التعبير عنها بالحقوق النقدية ولمدة زمنية معينة. حيث يتم التعبير عنها في الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم الأدوات التحليلية الذي تعتمد عليه الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية. فكل دولة تسعى إلى المحافظة على توازن ميزانها التجاري الذي يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية للدولة. ومن هنا تعمل الدولة على وضع استراتيجيات واتباعها لتحقيق التنمية لاقتصادها. فكانت استراتيجية احلال الواردات التي اتبعت من أجل تصنيعها لبعض المواد التي باستطاعتها تصنيعها. كما جاءت استراتيجية تنمية الصادرات التي تهدف لتنويع المواد و السلع المصدرة. وتختلف كل دولة في كيفية اتباع هذه الاستراتيجية حسب ما تمتلكه.

وباعتبار الجزائر من بين الدول النامية اتبعت كذلك كلا الاستراتيجيتين حيث اتبعت استراتيجية احلال الواردات و رجعت بعد اخفاقها في تحقيق التنمية. ورجعت لتقوم بتطبيق استراتيجية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات. كما استغلت كل الظروف من أجل نجاحها من وضعت امتيازات وتحفيزات وغيرها، وكذلك سعت الجزائر خلال الفترات الأخيرة من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، من بينها مسارها في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وسير تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2005. كما لا ننسى تأثرها بالصدمات و الأزمات المالية حيث أثرت الأزمة المالية العالمية عليها. وبهذا قمنا بتحليلي الميزان التجاري الجزائري لمعرفة قوته ووضعيته الاقتصادية خلال الفترة (2005-2015)

- نتائج اختبار الفرضيات:

1. الميزان التجاري ما هو إلا صادرات وواردات، والفرق بينهما يمثل رصيد الميزان التجاري.
2. هناك استراتيجيات تخص عملية الاستيراد (استراتيجية احلال الواردات)، التي تعمل على تصنيع مواد محليا من أجل التقليل من عملية الاستيراد. أما استراتيجية تنمية الصادرات فتعمل من أجل تنويع الصادرات، بدلا من أن يتم تصدير أحادي فقط.

3. عملت الجزائر على تطبيق استراتيجية احلال الواردات في بدايات استقلالها، لكن هذه الاستراتيجية توقفت في مرحلتها الثانية أين أصبحت عبئا على التنمية . ثم انتهجت الجزائر استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات لخروجها من التصدير الأحادي، وتهتم بتصدير سلع أخرى .
4. خلال الفترة (2005-2015) حقق الميزان التجاري الجزائري فائضا مستمرا حيث أخذ قيما متذبذبة يأخذ أقل قيمة للفائض سنة 2009 نتيجة الازمة المالية العالمية حيث انخفض سعر البترول ، وانخفض الطلب على المحروقات.

- نتائج عامة:

من بين النتائج العامة نذكر ما يلي :

1. مهما الجهود المبذولة لتنمية الصادرات غير النفطية ، نجد صادرات المحروقات في الصدارة بنسبة 97 % من اجمالي الصادرات.
2. تتسم الصادرات بالتركيز السلعي على قطاع المحروقات، وبالتركيز الجغرافي لدول الاتحاد الأوربي نتيجة التبعية الاقتصادية ، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية ، جغرافية و اقتصادية.
3. الفائض في الميزان التجاري لا يعبر عن طبيعة النمو الاقتصادي (من خلال الناتج المحلي الإجمالي) حتى وإن سلمنا بالتحسن في السنوات الأخيرة، فإنه يبقى ضئيلا جدا.

-توصيات:

1. ضرورة تشجيع الاستثمار نحو التصدير.
2. ضبط أو التقليل من من تصدير المواد الأولية التي يمكن استغلالها وتنميتها محليا.
3. تشجيع الصادرات الصناعية ، الفلاحية ...الخ.
4. الاهتمام والتتبع الجيد والصارم للقطاعات خارج المحروقات وخلق الترابط بينهما ، والعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم الدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات ، وبما يسمح كذلك بتنويع الصادرات.
5. الاستفادة من الموقع الجغرافي بما لديه من أهمية إلى طرق الملاحة الدولية، بما يخلق ويوفر ويعطي الميزة التنافسية.

المقدمة العامة

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها

المطلب الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

المبحث الثاني: مفهوم و أهداف السياسة التجارية و أنواعها

المطلب الأول مفهوم السياسة التجارية

المطلب الثاني اهداف السياسة التجارية

المطلب الثالث: أنواع السياسات التجارية

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي

المبحث الأول: السياسة التجارية الجزائرية قبل 1989

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي قبل 1989

المطلب الثاني: الإتفاقات مع صندوق النقد الدولي FMI نول السياسة التجارية

المبحث الثاني: السياسة التجارية بعد 1998 (الاتفاق الموسع)

المطلب الأول هيكله الصادرات والواردات

المطلب الثاني الميزان التجاري للفترة 1998-2005

الفصل الثالث: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري 2005-2015

المبحث الأول: تحليل تطور الصادرات للفترة 2005-2012

المطلب الأول لتركيبه السلعية للصادرات

المطلب الثاني التوزيع الجغرافي للصادرات

المطلب الثالث اهم زبائن الجزائر في سنة 2012

المبحث الثاني: تحليل وضعيه الميزان التجاري الجزائري

المطلب الأول تحليل الواردات والصادرات بالنسبة للنتائج الداخلي لخام

المطلب الثاني تحليل وضعيه الميزان التجاري

المطلب الثالث حصيلة التجارة الخارجية لجزائر خلال فترة 2015

خاتمة عامة

إهداء و التـشكرات

الفهرس

- 1.....المقدمة العامة
- 6.....الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية و السياسة التجارية
- المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية و النظريات الحديثة المتعلقة بها و العوامل المؤثرة
فيها.....8
- 8.....المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها
- 8.....المطلب الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية
- 9.....الفرع الأول: نموذج دورة المنتج لفرنون
- 10.....الفرع الثاني: نظرية ليندر
- 12.....الفرع الثالث: نظرية جونسن و الديناميكية العامة للتبادل الدولي
- 12.....المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية
- 12.....الفرع الأول: مستوى التنمية
- 13.....الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية السائدة

- المبحث الثاني: مفهوم و أهداف السياسة الخارجية و أنواعها.....13
- المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية.....13
- المطلب الثاني: مداف السياسة التجارية.....14
- الفرع الأول:تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.....14
- الفرع الثاني: حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية.....15
- الفرع الثالث: حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.....15
- الفرع الرابع: تشجيع الاستثمار من أجل التصدير.....16
- الفرع الخامس: زيادة العمل ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي.....16
- الفرع السادس: حماية الصناعات الناشئة.....16
- الفرع السابع: التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني.....17
- الفرع الثامن: إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.....17

المطلب الثالث أنواع السياسات التجارية.....17

الفرع الأول: السياسة التجارية الحمائية.....17

وسائلها.

أ: الوسائل السعرية.....18

ب: الوسائل الكمية.....19

ج: الوسائل التنظيمية.....20

الفرع الثاني: سياسة حرية التجارة الدولية.....20

المطلب الرابع : أهمية و مكانة السياسة التجارية و مكوناتها ضمن السياسة الاقتصادية

العامة.....22

- المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية.....22
- المطلب الثاني: كونات السياسة الاقتصادية.....22
- الفرع الأول: السياسة المالية.....23
- أ- الميزانية العامة.....23
- ب- لإنفاق23
- إيرادات العامة.....24
- الفرع الثاني السياسة النقدية.....24
- الفرع الثالث: أسباب الاستثمار.....25
- الفرع الرابع: سياسة التكييف و التثبيت الهيكلي.....26
- المطلب الثالث: مكانة السياسة التجارية في السياسة الاقتصادية العامة.....27
- خلاصة الفصل.....28

30.....	الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح الاقتصادي.
32.....	المبحث الأول: السياسة التجارية الجزائرية قبل 1989 (نظرة عامة)
32.....	المطلب الأول: الوضع الاقتصادي قبل 1989
	المطلب الثاني: الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي fMI حول السياسة التجارية.....
38.....	38.....
	المطلب الثالث: نتائج و آثار الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي على التجارة الخارجية الجزائرية.....
52.....	52.....
52.....	الفرع الاول: الاتفاق الائتماني الأول ماي 1989
53.....	الفرع الثاني: نتائج الاتفاق الائتماني الثاني جوان 1991
55.....	الفرع الثالث: نتائج الاتفاق الائتماني الثالث أفريل 1994
55.....	الفرع الرابع: نتائج اتفاق التمويل الموسع 1998/1995
57.....	المبحث الثاني: السياسة التجارية بعد 1998 (الاتفاق الموسع)
57.....	المطلب الأول: هيكلية الصادرات و الوار
57.....	الفرع الأول هيكلية الصادرات
59.....	الفرع الثاني: هيكلية الواردات
63.....	خلاصة الفصل

64.....	الفصل الثالث: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري (2005-2015)
65.....	المبحث الأول: المبحث الأول : تحليل تطور الصادرات للفترة (2005-2012)
65.....	المطلب الأول: التركيبة السلعية للصادرات
70.....	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات
73.....	المطلب الثالث: أهم زبائن الجزائر لسنة 2012
76.....	المبحث الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري
76.....	المطلب الأول: تحليل الواردات و الصادرات بالنسبة للناتج الداخلي الخام
78.....	المطلب الثاني: تحليل وضعية الميزان التجاري
80.....	المطلب الثالث: حويصلة التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة (2013-2015)
80.....	الفرع الأول : حويصلة نتائج الميزان التجاري سنة (2005 – 2015)
81.....	الفرع الثاني : تطور الفترة التجارية الخارجية 2005-2015
83.....	خاتمة الفصل الثالث
84.....	خاتمة

فهرس الجداول :

الجدول الأول	جدول الأول	حجم الاستثمارات جلال الفترة 1963./1966	ص 33
الجدول الثاني		حجم الإنفاق الاستثماري بالسعر الجاري لمختلف القطاعات 1970./1977	ص 35
الجدول الثالث	الجدول الثالث	تطور سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري خلال الفترة 1987 إلى 1991.	ص 41
الجدول الرابع	الجدول الرابع	تطور الميزان التجاري لفترة 1991/1993. (التجارة المتطورة).	ص 54
الجدول الخامس	الجدول الخامس	تطور ميزان التجارة غير المنظورة 1993/1991.	ص 52 54
الجدول السادس	جدول السادس	تطور الميزان التجاري لفترة 1995./2000	ص 56
الجدول السابع	الجدول السابع	التركيبية السلعية للصادرات خلال الفترة 1998./2005	ص 57
الجدول الثامن:	الجدول الثامن	التركيبية السلعية للواردات خلال الفترة 1998./2005	ص 60
الجدول التاسع	الجدول التاسع	تطور التركيبية السلعية للصادرات الجزائرية 2005.-2012	ص 66
الجدول العاشر:	الجدول العاشر	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية للفترة 2005-2012	ص 71
الجدول 11	أهم زبائن الجزائر 2012		ص 74
الجدول 12	نسبة الواردات والصادرات من الناتج الداخلي الخام 2005-2011		ص 76

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية :

2001 موسى سعيد التجارة الخارجية الطبعة الأولى دار الصفاء النشر و التوزيع

. محمود يونس الإقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة

1992 جودة عبدالخالق ، الإقتصاد الدولي دار النهضة العربية ، الطبعة الرابعة

. بوشايب حسينة ، واقع و آفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة

. عبدالباسط وفا سياسة التجارة الخارجية ، دار النهضة العربية ، 2000

. عبدالكطلب عبدالحميد ، السيايات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي

الجزء الثاني الطبعة الأولى ، القاهرة ، مجموعة الدول العربية ، 2003

. زينب حسين عوض الله ، الإقتصاد الدولي

. لعويصات جمال الدين ، التنمية الصناعية ، ديوان المطبوعات

. غول فرحات ، التسويق الدولي

. يحيى سعيد ، علي عيد ، التسويق الدولي

. بهلول بلقاسم حسين ، سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر

الرسائل الجامعية :

. بوشايب حسينة ، واقع و آفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة ، رسالة ماجستير غير

منشورة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم جامعة الجزائرية 2002

. شوقاوي عائشة ، تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاتادية الحالية ، حالة الجزائر ، مذكرة

الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2001

قوانين صادرة :

. قانون 01/88 المؤرخ في جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوضيحي

. قانون 02/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط

. قانون 02/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط فتح و تسيير حسابات بالعملية الصعبة

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

- Temmar hamid stratégie de developement independant le cas de l'algerie : un bilan algerie ,
OPU , 1983
- benaisaad houciné , economie de developement de l'algerie , OPU ; 1982
 - brahimi abdelhamid ; l'economie algerienne , OPU , 1991
 - fergouni meriem , le programme dagistement sturturelle en algerie
 - bouzidi nachida , éssais sur l' ouverture de l'économie algerienne EAG 1992

مواقع الكترونية :

WWW.BANC-OF-ALGERIA.DZ

<http://WWW.DOUANE.GOV.DZ>

<http://WWW.ONS.DZ>